

أثر شفافية الإفصاح السياسي للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية - دليل تطبيقي من البيئة المصرية

د/ منى مغربي محمد إبراهيم (*)

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل مدى التزام الشركات بشفافية الإفصاح السياسي، في ضوء تجارب بعض الدول مثل المملكة المتحدة والتي قامت بتعديل قانون الشركات لعام 1985 بقانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات في عام 2000، وكذلك في عام 2006 حيث شمل القانون المعدل الإعلانات السياسية والتبرعات المباشرة للمرشحين أو الأحزاب، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار مؤشر الإفصاح السياسي للشركات (CPA Zicklin index) بالاشتراك بين مركز المساءلة السياسية ومركز كارول ولورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال. وقد قامت الباحثة باقتراح مؤشر لقياس شفافية الإفصاح السياسي يتكون من ثلاثة مجموعات من المعلومات، والتي تتمثل فيما يلي: المساهمات السياسية، والبيئة الرقابية للمساهمات السياسية، وحوكمة المساهمات السياسية. كما تناولت الباحثة دراسة أثر شفافية الإفصاح السياسي للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية.

وقد اعتمدت الباحثة في تطوير واختبار فروض البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك بالتطبيق على 26 شركة تنتمي لمؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2018.

وقد توصلت الباحثة إلى وجود انخفاض ملحوظ في مستوى شفافية الإفصاح السياسي للشركات، مع استخدام التبرعات الخيرية في بعض الأحيان كبديل للمساهمات السياسية وذلك خلال فترة الدراسة لشركات العينة، كما يوجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين معلومات المساهمات السياسية ومقياس مخاطر الدعاوى القضائية عند مستوى معنوية (0,01)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي بين كل من معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية من جانب ومقياس مخاطر الدعاوى القضائية عند مستوى معنوية (0,05).

وقد أوصت الباحثة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بشفافية الإفصاح عن معلومات المساهمات السياسية والرقابة الداخلية عليها وحوكمتها بما ينعكس على ثقة المساهمين في تقارير الشركات، واتخاذ قرارات مالية رشيدة .

الكلمات المفتاحية: شفافية الإفصاح السياسي- مخاطر الدعاوى القضائية- نظرية أصحاب المصالح.

(*) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة بنها monamaghraby1978@gmail.com

The impact of corporate political disclosure transparency on lawsuits risks - Empirical evidence from the Egyptian environment

Abstract:

This research aimed to study and analyze the companies' commitment to transparency of political disclosure, in light of the experiences of some countries such as the United Kingdom, which amended the Companies Act 1985 with the Political Parties, Elections and Referenda Act in 2000, as well as in 2006 where the amended law included political advertisements and direct donations to candidates. In the United States, the CPA Zicklin index was released jointly by the Center for Political Accountability and the Carol and Lawrence Zeklin Center for Business Ethics Research. **The researcher proposed** an indicator to measure the transparency of political disclosure consisting of three sets of information, which are: political contributions, the control environment for political contributions, and governance of political contributions. The researcher also examined the impact of transparency of corporate political disclosure on the risk of lawsuits.

The researcher developed and tested the hypotheses of the research on a set of statistical methods by applying to 26 companies belonging to the index of the Egyptian Stock Exchange for Sustainable Development during the period from 2016 to 2018.

The researcher found that there was a significant decrease in the level of transparency of the political disclosure of companies, with has used charitable donations sometimes an alternative to political contributions during the study period for the sample companies. There is also a negative correlation with significant effect between the political contributions information and the measures of risk of litigation at a significant level (0.01). There is also a significant negative correlation between the information of internal control of political contributions and information of political contributions governance by the legal measures of risk at a significant level (0.05).

The researcher recommended that the Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA) should oblige companies to transparent of information disclosure of political contributions, their internal control and governance, which reflects the confidence of shareholders in the reports of companies, and take good financial decisions.

Keywords: political disclosure Transparency, Litigation risks, Stakeholder theory.

1- الإطار العام للبحث:

1/1 مقدمة:

إن المساهمات السياسية للشركات هي جزء مهم من استراتيجيات الشركة غير التسويقية ومكون لا يتجزأ من المناخ الأخلاقي العام (Hillman et al., 2004). وقد أشارت العديد من الدراسات على أهمية المساهمات السياسية للشركات، حيث تعمل الروابط السياسية للشركات على تحسين قيمة الشركة من خلال قنوات متعددة، مثل الحصول على عقود المشتريات الحكومية (Goldman et al., 2013)، مما يقلل من حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسيات الاقتصادية الحكومية (Akey and Lewellen, 2017)، واكتساب موقع تنافسي من خلال فرض المشرعين للتعريف الجمركية على المنافسين (وخاصة الدول الأجنبية) لصالح شركات معينة أو من خلال استخدام الحوافز الضريبية لتعزيز آفاق مجال أعمال معين (Goldman et al., 2009). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات السابقة أن فوائد الروابط السياسية يتم تسعيرها في أسواق الأسهم. وبصفة خاصة، تؤدي إنشاء الروابط السياسية إلى زيادة قيمة الأسهم (Faccio, 2006)، وقيمة حقوق الملكية للشركات المرتبطة سياسياً والتي تتخفف عند إنهاء هذه الروابط (Fisman, 2001).

وتساعد شفافية الإفصاح عن المساهمات السياسية للشركات التي تنشأ وتقوي الروابط السياسية أن تجعل أصحاب المصالح في السوق على دراية بهذه الأنشطة ذات الصلة بالقيمة، كما تعمل على تقييد الانتهازية الإدارية (Managerial opportunism).

كما أن الأدبيات المتعلقة بالنتائج الاقتصادية للإفصاح الاختياري عن الأنشطة ذات الصلة تشير إلى أن الإفصاح الاختياري يعزز سمعة الانفتاح (Reputation for openness) ويحسن ثقة مقدمي رأس المال، وبالتالي يعزز قيمة الشركة (Graham et al., 2005).

كما أشارت دراسة (Hung et al., 2018) إلى أن من أهم دوافع الإفصاح الاختياري للشركات ذات الروابط السياسية تتمثل في تقليل مخاطر التقاضي، وتخفيض تكلفة الملكية، والافتقار إلى حوافز سوق رأس المال.

2/1 طبيعة المشكلة:

إن الشركات تعمل في بيئات سياسية معقدة، ومن ثم يمكن للحكومات أن تؤثر على قيمة الشركة من خلال الاصطلاحات الضريبية أو من خلال سن وإنفاذ لوائح الاستثمار والمنافسة. كما أن الشركات لديها حوافز قوية لاستخدام إنفاقها السياسي لإقامة أو تعزيز الروابط السياسية التي قد تساعدهم على اكتساب مراكز تنافسية ملائمة (Goldman et al., 2009) أو الوصول إلى شروط تمويل الديون التفضيلية (Faccio et al., 2006) Preferential debt financing terms. وفي السنوات الأخيرة، قام العديد من المساهمين بممارسة ضغوطٍ على الشركات لتبني سياسات شاملة للإفصاح السياسي للشركات، بما في ذلك الإفصاح الكامل عن تبرعاتها السياسية. وتشير نظرية أصحاب المصالح - التي تُبنى على المساءلة المتعددة للإدارة من قبل أصحاب المصالح ذوي الاهتمامات المختلفة Divergent interests - إلى أنه يجب أن يوازن النشاط السياسي للشركات بين الاهتمامات المتعارضة لمختلف أصحاب المصالح، وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح إلى معلومات حول المساهمات السياسية للشركات لضمان أن هذه المساهمات تعمل على تعزيز مصالح المساهمين وقيمة الشركة في الأجل الطويل، بدلاً من التفضيلات السياسية الشخصية للإدارة (Stein and Maxwell, 2016).

وتشير الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح الاختياري إلى أن شفافية الإفصاح الاختياري يشير إلى انفتاح الإدارة، ويعكس اختيار الإدارة التقديري حول مقدار المعلومات التي يجب مشاركتها مع أطراف خارج الشركة، ويحسن ثقة مقدمي رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الدين (Cho et al., 2008; Bharath et al., 2013).

كما أشارت بعض الدراسات السابقة (Gordon and Hafer, 2005; Getz, 2002; Aggarwal et al., 2012) إلى أن زيادة شفافية الإفصاح السياسي للشركات تخفض من تكلفة اقتراض ديون الشركات لأنها تقلل من عدم اليقين السياسي وتكاليف الوكالة المرتبطة بالأنشطة السياسية وتخفف من مخاوف المقرضين بشأن الآثار الضارة المحتملة لهذه الأنشطة. على وجه التحديد، يواجه المقرضون حالة من عدم اليقين بسبب الطبيعة الخطرة للأنشطة السياسية للشركات المقترضة، لأن هذه الأنشطة تتطلب التزامات كبيرة من حيث الموارد دون ضمان تغيير إيجابي في السياسة أو تأثير إيجابي على ربحية المقرضين في المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن الإفصاح المتزايد عن الإنفاق السياسي يوفر لمديري الشركات حوافز أقوى للانخراط في أنشطة سياسية أكثر الانتهازية الإدارية مثل تحويل موارد الشركة لتحقيق يقلل من مخاطر التخلف عن السداد (Kim et al., 2011; Black et al., 2014).

كما أشارت دراسة (Kong et al., 2017) إلى أن الإفصاح عن الإنفاق السياسي للشركات أصبح في صدارة جدول أعمال المستثمر، حيث اجتذب اهتمامًا كبيرًا من المنظمين Regulators، ووسائل الإعلام Media، ومجتمع الشركات.

وقد بدأت العديد من الشركات العامة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار الإفصاح عن الإنفاق السياسي اختياريًا في السنوات الأخيرة للتواصل مع المستثمرين حول المخاطر المحتملة والآثار المحتملة لأنشطتهم السياسية، في حين أن بعض المعلومات حول الإنفاق السياسي متاحة بالفعل من خلال الإيداعات الإلزامية Mandatory filings لدى مختلف المكاتب الحكومية، إلا أن هذه الإيداعات هي طريقة غير مكتملة وغير مترابطة للإفصاح عن الإنفاق السياسي مع عدم وجود مجال لمناقشة الاستراتيجيات السياسية، وبالتالي فإن الإفصاح عن الإنفاق السياسي الاختياري يوفر وسيلة للشركات ليس فقط تجميع وتنظيم البيانات من الإيداعات الإلزامية، ولكن أيضًا لتوفير الإفصاح عن الإنفاق السياسي بشكل أكثر تفصيلاً ولتوضيح استراتيجيات الإنفاق السياسي وآليات الرقابة الخاصة بها (Goh et al., 2018).

وقد قامت دراسة (Abdulmanova, 2016) بالبحث في كيفية استخدام الشركات علاقتها السياسية في الدفاع عن الدعاوى القضائية، تمشيًا مع عقد ضمني Implicit contract بين السياسيين والشركات، ويتمثل نهج الشركة من علاقاتها السياسية في تخفيف الخسائر الناتجة عن التقاضي الفعلي أو المتوقع. وتوصلت الدراسة أن المساهمات السياسية للشركات المدعي عليها ترتبط إيجابيًا بإرجاع الإعلانات وإصدار الأحكام، وكذلك احتمال رفض الدعاوى أو تسويتها. بينما عند النظر في الدعاوى أمام قاضٍ أو هيئة محلفين، لا تؤثر الروابط السياسية على الحكم النهائي أو العقوبات التي تحددها المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة أكدت أنه الروابط السياسية أقل

فعالية كدفاع للتقاضي وبصفة خاصة في الدعاوى المعقدة أو الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الوكالات الحكومية.

على الرغم من قيام بعض الدول بالمطالبة بالإفصاح السياسي للشركات مثل المملكة المتحدة حيث تم إصدار قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات في عام 2000 Political Parties, Elections and Referendums Act (PPERA) وتم اعتماد هذا التعديل على قانون الشركات لعام 1985، بالإضافة لتعديل قانون الشركات مرة أخرى في عام 2006 ويغطي القانون المعدل الإعانات السياسية، والتبرعات المباشرة للمرشحين أو الأحزاب. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار مؤشر CPA – Zicklin index الذي تم تطويره بالاشتراك بين مركز المساءلة السياسية ومركز كارول لورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال.

وترى الباحثة أن هناك ندرة في الأدبيات المحاسبية التي حاولت وضع مؤشر لقياس مدى شفافية الإفصاح السياسي للشركات سواء على مستوى البيئة المصرية بصفة خاصة أو على مستوى البيئة العربية بصفة عامة، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة وضع مؤشر مقترح لقياس مدى شفافية الإفصاح السياسي للشركات في مصر، بالإضافة إلى قياس مدى تأثير المحتوى المعلوماتي لهذا المؤشر المقترح على مخاطر الدعاوى القضائية.

3/1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس مدى تأثير شفافية الإفصاح السياسي للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية، ويشتمل من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- تحديد مدى الطلب على الإفصاح السياسي للشركات من قبل أصحاب المصالح.
- توضيح مبررات الإفصاح السياسي للشركات في ضوء نظرية أصحاب المصالح.
- تحديد الجهود المبذولة من قبل بعض الدول لدعم شفافية الإفصاح السياسي للشركات.
- تحليل العلاقة بين شفافية الإفصاح السياسي للشركات ومخاطر الدعاوى القضائية.

4/1 أهمية البحث:

يشكل البحث أحد المساهمات في الأدبيات المحاسبية المتزايدة في مجال الإفصاح الاختياري عن المساهمات السياسية ومدى تأثيره على مخاطر الدعاوى القضائية في ضوء نظرية أصحاب المصالح، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

1/4/1 الأهمية العلمية:

احتلت قضية المساهمات السياسية اهتمامًا عالميًا متزايدًا، وذلك بعد تركيز بعض الدول على أهمية الإفصاح عن هذه المساهمات في التقارير المالية ومن خلال الموقع الإلكتروني للشركات، وعلى الرغم من ذلك هناك ندرة في الأدبيات المحاسبية التي تناولت هذا النوع من الإفصاح، لذلك تحاول الباحثة وضع مؤشر مقترح لقياس مستوى شفافية الإفصاح السياسي، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير مستوى شفافية الإفصاح السياسي على مخاطر الدعاوى القضائية.

1/4/1 الأهمية العملية:

إن تحديد مؤشر مقترح لقياس مدى شفافية الإفصاح السياسي للشركات يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، وبالتالي تخفيض تكلفة الوكالة والحد من الانتهازية الإدارية، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركة والتطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، ومن ثم تحقيق مزايا تنافسية وتعظيم قيمة الشركة.

5/1 منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي لدراسة وتحليل البحوث والدراسات السابقة التي تمت في موضوع البحث، بالإضافة إلى الطلب على ومبررات الإفصاح السياسي للشركات في ضوء نظرية أصحاب المصالح، وكذلك الجهود المبذولة لدعم شفافية الإفصاح السياسي، بالإضافة إلى مخاطر الدعاوى القضائية في الفكر المحاسبي.

كما قامت الباحثة بمحاولة التوصل إلى دليل تطبيقي من البيئة المصرية- والتي تتمثل في مجموعة من شركات المساهمة المسجلة ضمن مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة (S&P EGX ESG)- وذلك خلال الفترة من عام 2016 حتى 2018؛ لتحديد مدى تأثير مؤشر شفافية الإفصاح السياسي للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية، وقد قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار، ومصفوفة ارتباط بيرسون في تفسير نتائج الدراسة.

6/1 حدود البحث:

إن الوصول إلى استنتاجات ونتائج منطقية وموضوعية للبحث، فإن ذلك يتطلب وضع حدود لإطار التحليل المتعلق بطبيعة مشكلة البحث ومنهجية اختبار الفروض، ومن ثم تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- لم يتناول البحث محددات شفافية الإفصاح السياسي للشركات.
- لم يتناول البحث نظريات الإفصاح المختلفة، حيث تم التركيز على نظرية أصحاب المصالح في تناول مبررات الإفصاح السياسي للشركات.
- لم يتناول البحث أثر آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الدعاوى القضائية إلا بالقدر الذي يخدم البحث.
- لم يتعمق البحث في دراسة وتحليل النفقات السياسية للشركة إلا بالقدر الذي يخدم البحث.

7/1 خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث واختبار فروضه، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو

التالي:

- 2- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- 3- الإفصاح السياسي للشركات في الأدبيات المحاسبية.
- 4- مخاطر الدعاوى القضائية في الفكر المحاسبي.
- 5- تحليل العلاقة بين الإفصاح السياسي للشركات ومخاطر الدعاوى القضائية.
- 6- الدراسة التطبيقية.
- 7- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

2- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

تناولت العديد من الدراسات الإفصاح السياسي للشركات من عدة جوانب مثل: تحليل التكلفة والعائد للإفصاح عن النفقات السياسية للشركات، ومدى تأثير الإفصاح السياسي على تكلفة الديون، وكذلك على الأداء المالي للشركات. وتقوم الباحثة بتناول بعض من هذه الدراسات، وذلك لتوضيح الفجوة البحثية بالإضافة إلى التساؤلات البحثية، حيث قامت (De Boskey et al., 2017) بفحص العلاقة بين شفافية الإفصاح السياسي للشركات المقترضة وتكلفة الديون، باستخدام عينة من شركات S & P 500 خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2015. واعتمدت

الدراسة على مؤشر شفافية (CPD) Corporate political disclosure الذي تم تطويره بالاشتراك بين مركز المساءلة السياسية (CPA) Center for political accountability، ومركز كارول ولورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال Carol and Lawrence Zicklin Center for business ethics research بجامعة بنسلفانيا ، والذي يطلق عليه (CPA – Zicklin index). وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها شفافية الإفصاح السياسي تتحمل تكلفة أقل من الدين. بالإضافة إلى أن تأثير شفافية الإفصاح السياسي على تكلفة الدين أكثر وضوحًا بالنسبة للشركات الأكثر حساسية لعدم اليقين في سياسة الحكومة الاقتصادية، ولديها رقابة داخلية أضعف على المساهمة السياسية للشركات، وكذلك بيئة معلومات عامة أقل شفافية. وبشكل عام، تشير نتائج الدراسة التجريبية إلى أن المقرضين من البنوك ينظرون إلى شفافية الإفصاح السياسي على أنها عامل خطر معلوماتي هام إضافي، إلى جانب عوامل مخاطر الائتمان التقليدية الخاصة بالمقرض (مثل الربحية والنمو والسيولة وغيرها) وجودة التقارير المالية. وبالتالي أكدت الدراسة أن خطر المعلومات الكامن في الإفصاح السياسي للشركات لا يمكن استبعادها وذلك لوصول المقرضين بشكل جيد إلى معلومات عن المقرضين أو القدرة على مراقبة عمليات المقرضين بشكل أفضل، وهي ملائمة ومهمة في تحديد تكلفة الدين.

كما قامت دراسة (Hungetal.,2018) بفحص مدى تأثير الروابط السياسية Political connections على خيارات الإفصاح الإختياري للمديرين . وتمثلت حجم العينة في 547 شركة منها 208 مرتبطة سياسياً، 339 غير مرتبطة سياسياً، وذلك في 24 دولة خلال الفترة من عام 2002 حتى 2004. وتوصلت الدراسة بالمقارنة مع الشركات غير المرتبطة سياسياً، أن الشركات المرتبطة تصدر عدد أقل من توقعات أرباح الإدارة Management earnings forecasts، وهذا الاختلاف يكون موجود بشكل أساسي في الشركات المدرجة في أسواق رأس المال المتقدمة. علاوة على ذلك، تزيد الشركات المرتبطة سياسياً، وخاصة تلك الموجودة في البلدان ذات الأسواق الأكثر تطوراً من توقعات الإدارة بعد الصدمات السياسية الخارجية Exogenous political shocks التي تضر بعلاقاتها السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أن الانتقال إلى حوافز سوق رأس المال، وتقليل مخاطر التقاضي Litigation risk، وانخفاض تكاليف الملكية، تشكل خيارات الإفصاح الإختياري الفريدة للشركات المرتبطة سياسياً.

كما استهدفت دراسة (Prabhat and Primo, 2018) بتحليل ما إذا كان تقرير لجنة Neill - الذي أدى إلى إقرار قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات في المملكة المتحدة لعام 2000 ، كما تتضمن قواعد جديدة للإفصاح وموافقة المساهمين ، حيث وسع التقرير تعريف المساهمات السياسية وقدم مصدرًا واحدًا للعامّة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمساهمات للشركات المدرجة في المملكة المتحدة بتنسيق موحد، وذلك بخلاف المعلومات التي كانت متاحة بالفعل ولكنها كانت مبعثرة Scattered في التقارير السنوية للشركات- يعمل على تقليل المخاطر ويزيد من قيمة الشركة. وتوصلت الدراسة أن الشركات النشطة سياسيًا لم تستفد من تقرير لجنة Neill في الأيام التي أعقبت إصداره ، كما عانت من انخفاض في القيمة في الأشهر والسنوات التي أعقبت ذلك. كما عانت الشركات النشطة سياسيًا من زيادة في المخاطر، بسبب الانقلابات في عائد الأسهم ، عقب إصدار تقرير لجنة Neill.

كما استهدفت دراسة (Goh et al., 2018) فحص الإفصاح الطوعي عن الإنفاق السياسي- حيث إن ممارسة الإفصاح الطوعي للشركات واسع النطاق وغير مستكشف نسبيًا - وقامت الدراسة باستخدام مؤشر تم وضعه بواسطة CPA Zicklin center ، وهو يقيس مستوى الإفصاح عن الإنفاق الطوعي للشركات S & P 500. كما قامت الدراسة بفحص الخصائص على مستوى الشركات المرتبطة بهذه الإفصاحات وأهميتها. وتوصلت الدراسة أن الشركات التي لديها قدر أكبر من النفقات السياسية، وروابط سياسية مباشرة، ونشاط مستثمرين أعلى، وحوكمة وأداء مسئولية اجتماعية للشركات أفضل، والمزيد من المنافسة في الصناعة تميل إلى أن يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح عن الإنفاق السياسي. كما أكدت الدراسة أن مستوى أعلى من الإفصاح عن الإنفاق السياسي مرتبط بشكل إيجابي بكلٍ من عدد المستثمرين من المؤسسات institutional investors ، ونسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين من المؤسسات، خاصة المستثمرين من المؤسسات المسئولة اجتماعيًا، وبيئة معلومات أفضل. أخيرًا، وجدت الدراسة أن الإفصاح عن الإنفاق السياسي يعزز العلاقة الإيجابية بين الإنفاق السياسي السنوي للشركة والأداء المالي للشركة. وتتفق هذه النتائج مع أهمية الإفصاح الإختياري عن الإنفاق السياسي في مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين.

وقامت دراسة (De Boskey et al., 2018A) باختبار كيفية تحسين السمات المحددة لنوع واحد من آلية حوكمة الشركات الطوعية ، وهي لجنة مساهمة سياسية متخصصة لشفافية الإفصاح السياسي للشركات (CPD) Corporate political disclosure . وقامت الدراسة بجمع نتائج مؤشر الإفصاح السياسي عن الشركات والإفصاح عن المساءلة للفترة من 2011 حتى 2016 من مؤشر CPA – Zicklin والذي تم تكوينه من المعلومات المتوفرة على مواقع الشركات المشاركة والتي تتمثل في عينة من شركات S & P 500 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة تقوم بتأسيس ومراجعة الأنشطة السياسية الرئيسية وسياسات الإفصاح، خاصة تلك التي تتألف بالكامل من مديرين خارجيين يعزز إلى حد كبير شفافية الإفصاح السياسي للشركات، كما تكشف الدراسة أن لجنة مجلس الإدارة قيد الدراسة، وهي لجنة المساهمة السياسية، تعمل بشكل فعال على تحسين شفافية الإفصاح السياسي للشركات. كما أكدت الدراسة أن النتائج تتوافق مع نظرية الوكالة وتدعم بشكل أكبر الفكرة الأكثر تعميمًا وهي أن آليات الحوكمة المتخصصة (مثل لجنة المساهمة السياسية) واللجان المستقلة تمامًا تؤدي إلى إفصاح أكثر شفافية. وقد أوصت الدراسة المنظمين في جميع أنحاء العالم باستخدام مؤشر المساءلة والإفصاح السياسي للشركات كإطار لقياس الأبعاد الرئيسية للإفصاح السياسي للشركات، وهذا قد يكون بمثابة نقطة انطلاق للمنظمين في البلدان الأخرى الذين يرغبون في وضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات أو المتطلبات التنظيمية للإفصاح السياسي للشركات.

كما استهدفت دراسة (Lie et al., 2018) التحقق في ما إذا كان هناك تأثير لوسائل التواصل الاجتماعي (Twitter) وكيفية تأثيره على الإفصاح غير المالي الطوعي للشركات (مثل الإفصاح السياسي عن الشركات) . وقد استخدمت الدراسة عينة من شركات S & P 500. وتظهر نتائج الدراسة أن الشركات التي تتبنى Twitter كأحد وسائل التواصل الاجتماعي بصفة عامة تكون أكثر شفافية في الإفصاح عن المساهمات السياسية للشركات والسياسيات ذات الصلة ومراقبة مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، فإن الشركات التي لديها المزيد من متابعي Twitter وكذلك الشركات التي أنشطتها السياسية تكون مستهدفة بشكل أكثر عبر رسائل Twitter تكون أكثر شفافية في مثل هذه الإفصاحات. كما تشير نتائج التحليل المقطعي Cross-sectional analysis إلى أن هذا التأثير أقوى للشركات التي يكون أصحاب المصالح فيها أكثر نشاطاً على

Twitter والشركات الأقل رؤية Less visible أو أكثر سمعة More reputable. وأشارت الدراسة إلى قوة نتائجها بالنسبة لمواصفات نموذج الاقتصاد القياسي المختلفة التي تتناول مشكلة التداخل وتحليل اختلاف الفارق A difference – in – difference analysis، ومتابعة شفافية الإفصاح السياسي للشركات في العام السابق. كما أكدت الدراسة أن النتائج تظل كما هي من حيث النوعية عند التحكم في منصات الوسائط الاجتماعية البديلة (مثل Facebook) ومنصات الوسائط الاجتماعية غير التفاعلية (مثل المدونات Blogs). ومن ثم بشكل مجمل، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن وجود وسائل التواصل الاجتماعي (أي Twitter) تمارس ضغطاً على ممارسات الإفصاح غير المالي الإختياري للشركات (أي الإفصاح السياسي للشركات).

كما استهدفت دراسة (De Boskey et al., 2018B) اختبار تأثير التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة Board gender diversity على شفافية الإفصاح السياسي للشركات، وقامت الدراسة بالتعبير عن شفافية الإفصاح السياسي للشركات من خلال مقياسين هما: درجة الإفصاح Disclosure score ودرجة السياسة Policy score وذلك من مجموعة من البيانات التي اشترك في إنتاجها مركز المساءلة السياسي ومركز كارول لورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال. تم قياس درجة الإفصاح من خلال مستوى الشفافية في الإفصاح الإختياري للشركات عن مقدار المساهمات السياسية وهوية المستفيدين وكذلك الألقاب وأسماء المديرين التنفيذيين الذين مخول لهم Authorize بالإتفاق السياسي، بينما تم قياس درجة السياسية من خلال مستوى الشفافية في الإفصاح الإختياري للسياسات التي تحكم الإتفاق السياسي للشركات. كما تم قياس التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة بالنسبة المئوية للنساء في مجلس الإدارة. وتمثلت فترة الدراسة من عام 2011 حتى عام 2015 لعينة من شركات مؤشر S & P. وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة الأكثر تنوعاً هو آلية حوكمة داخلية هامة لتعزيز شفافية الإفصاح السياسي للشركات بعد التحكم في بعض آليات حوكمة الشركات وكذلك المتغيرات على مستوى الشركة. كما أشارت الدراسة أنها تساهم في الأدب المحاسبي من خلال استخدام مقياس جديد لشفافية عمليات صنع القرار في المجالس، وذلك بخلاف الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير المجالس المتنوعة على قيمة الشركات.

كما أشارت دراسة (De Boskey and Luo, 2018) أنه في الآونة الأخيرة، دعا أصحاب المصالح والمنظمون من الشركات، مثل كونجرس الولايات المتحدة وبرلمان المملكة المتحدة وكذلك المنظمات المهنية (مثل معهد تشارترد للمحللين الماليين Chartered financial analyst institute) إلى الإفصاح بمزيد من الشفافية عن الأنشطة السياسية. ومن ثم استهدفت هذه الدراسة بتحليل التطورات الأخيرة في مجال ناشئ Emerging area ذي الصلة بالإفصاح غير المالي للشركات: الإفصاح السياسي للشركات (CPD) Corporate political disclosure وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار تجريبي، قامت الدراسة بتحليل وصفي مقارنة لممارسات الإفصاح السياسي لشركات العينة S & P 500 بناءً على مؤشر جديد للإفصاح السياسي للشركات تم تطويره بواسطة مركز المساءلة السياسية، ومركز كارول لورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال بجامعة بنسلفانيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح السياسي للشركات يزداد عامًا بعد عام. والجدير بالذكر أن الصناعات الأكثر تنظيمًا والأكثر حساسية من الناحية السياسية (مثل المواد الكيميائية والمنتجات المرتبطة بها، والرعاية الصحية والعقاقير والمرافق) هي أكثر شفافية في الإفصاح السياسي عن الشركات الأخرى (مثل السلع الاستهلاكية المعمرة). كما أشارت الدراسة أنها لها آثار مهمة على البلدان الناشئة والمتطورة حيث يتفاعل النشاط السياسي مع حوكمة الشركات، كما يرتبط ذلك بشكل خاص بدور مجلس الإدارة في الإشراف على الشفافية والمساءلة في الأنشطة السياسية.

كما قدمت دراسة (Mithani, 2019) الأساس المفاهيمي للشفافية السياسية للشركات (CPT) Corporate Political Transparency. كما أشارت الدراسة إلى أن الشفافية السياسية في الولايات المتحدة، والتي تركز في المقام الأول على الإفصاح الإلزامي قد تستفيد من البعد الاقتصادي، حيث من المرجح أن تقوم الشركات بمقايضة الفوائد المالية طويلة الأجل الناشئة عن الروابط السياسية عند تحفيزها بفوائد اقتصادية قصيرة الأجل للشفافية. وعلى الرغم من أن الحوافز الاقتصادية يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة - باستخدام سياق الهند - ، لقد أظهرت أن الخصم الضريبي Tax deductibility للإنفاق السياسي للشركات كان ناجحًا في تعزيز الشفافية السياسية للشركات. وتستند نتائج هذه الدراسة إلى الاقتصاد الهندي، الذي يختلف بشكل كبير عن الاقتصاديات الأكثر تطورًا بما في ذلك الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الحاجة إلى مزيد من البحث لفهم كيفية وضوح اهتمامات الشركة في معادلة شفافية الإفصاح

للشركات، إلا أنه من الواضح أن التوازن الفعال ضروري بين الحوكمة، والمسألة، والقيمة الاقتصادية. وفي هذا الصدد فإن الأدلة من هذه الدراسة تقدم تأييداً قوياً لزيادة قابلية اتباع نهج السوق Market – based approach في تحقيق الشفافية السياسية. كما قامت الدراسة بمناقشة الإخفاء السياسي للشركات Corporate political disguise، حيث قدمت نموذجاً نظرياً متقدماً للإخفاء السياسي يمكن استخدامه لبناء رؤى في مجالات مثل النظرية المؤسسية، والإفصاح عن المعلومات، والتنظيم الإلزامي Mandatory regulation، وإلى حد ما، سوء سلوك الشركات. كما أنه يوسع الفهم لآليات التشويش المتاحة تحت تصرف الشركات عند محاولة التهرب من الشفافية.

كما قامت دراسة (Tello et al., 2019) بالتحقيق في كمية Quantity وجودة Quality التقارير الطوعية بالإضافة إلى الفهم النظري للتبرعات السياسية الطوعية للشركات. وأشارت الدراسة أن من الأدوات الأساسية لإدارة المخاطر الديمقراطية Democratic risks الناجمة عن التبرعات السياسية يمثل الإفصاح. في استراليا، يتم الإفصاح عن تبرعات الشركات في قواعد البيانات الحكومية. وعلى الرغم من فوائد المساءلة المحتملة، إلا أنه ليس مطلوب من الشركات التقرير عن هذه المعلومات في تقارير السنوية أو القائمة بذاتها Stand – alone. تم الحصول على بيانات عن الجهات المانحة للسنوات المالية 2008 – 2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين عدد مرات التبرعات Donation frequency والحجم بالنسبة لمعظم الصناعات. على سبيل المثال، قطاع الخدمات المالية هو مصدر معظم التبرعات وكذلك أكبر صناعة. وكان الاستثناء هو صناعة التعدين، حيث زادت التبرعات بشكل سريع وربما كان ذلك بسبب الجدل المتزايد حول مستوى ضريبة التعدين. كما أشارت الدراسة من بين تلك الشركات التي لديها تقارير متاحة للجمهور من أي نوع في مواقعها على شبكة الإنترنت قام 25% فقط بالتقرير عن أي معلومات عن التبرع. كما أن النتائج الطولية Longitudinal results لا تظهر زيادة قوية في مستويات الإفصاح مع مرور الوقت، ومن ثم لا توجد علاقة واضحة بين نشاط التبرع والإفصاح. كما أكدت الدراسة إلى أن الإفصاح عن التبرعات السياسية في تقارير الشركات يجب أن يكون إلزامياً، حيث مثل هذه التقارير يمكن أن تساعد على تحقيق مصالح المساهمين، والتوفيق بين المصالح الإدارية ومساهمي الشركة، بالإضافة إلى إغلاق ثغرات الإفصاح Closing disclosure loopholes.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تستخلص الباحثة ما يلي:

أولاً: معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح السياسي للشركات تمت في بيئات أجنبية لها ظروف تختلف عن البيئة المصرية، مثل دراسة (Prabhat & Primo, 2018) في المملكة المتحدة، ودراسة (Nithani, 2019) في الهند، ودراسة (De Boskey et al., 2018A) في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم هناك ندرة في الدراسات المتعلقة بالتقرير عن النفقات السياسية في البيئة المصرية بصفة خاصة، وعلى مستوى الدول العربية بصفة عامة. ومن ثم تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة وضع إطار نظري لشفافية الإفصاح السياسي للشركات.

ثانياً: معظم الدراسات تناولت الإفصاح السياسي للشركات وعلاقته بتكلفة الديون والأداء المالي مثل دراسة (Hung et al., 2018)، ودراسة (De Boskey et al., 2017)، وكذلك علاقته بالمخاطر وقيمة الشركة مثل دراسة (Prabhat & Primo, 2018). كما قامت دراسة (Goh et al., 2018) بتناول الخصائص على مستوى الشركات وعلاقتها بالإفصاح السياسي للشركات ومدى أهميتها، بالإضافة إلى قيام دراسة (De Boskey et al., 2018B) بفحص العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والإفصاح السياسي للشركات. ومن ثم في حدود علم الباحثة هناك ندرة في الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين شفافية الإفصاح السياسي للشركات وخطر التقاضي في البيئة المصرية وتحديد مدى قوة هذه العلاقة واتجاهها وهو ما تحاول الباحثة التحقق منه.

ثالثاً: معظم الدراسات اعتمدت على مؤشر CPA – Zicklin والذي تم وضعه بالاشتراك بين مركز المساءلة السياسية، ومركز كارول زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال بجامعة بنسلفانيا مثل دراسة (De Boskey et al., 2017)، ودراسة (Goh et al., 2018)، ودراسة (Lei et al., 2018)، ودراسة (De Boskey and Luo, 2018)، ودراسة (De Boskey et al., 2018A)، إلا أن هذا المؤشر لم يتم تطويره حتى يتلاءم مع طبيعة وظروف البيئة المصرية، وهو ما تحاول الباحثة القيام به وذلك لقياس مستوى شفافية الإفصاح السياسي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

3- الإفصاح السياسي للشركات في الأدبيات المحاسبية:

وتقوم الباحثة بتناول الإفصاح السياسي للشركات من خلال النقاط التالية:-

1/3 الطلب على الإفصاح السياسي للشركات:

في السنوات الأخيرة، طالب المستثمرون، ونشطاء المساهمين Shareholder activists، والمنظمات المهنية بشكل صريح بمزيد من الإفصاح عن الإنفاق السياسي للشركات. على وجه التحديد، كانوا يُطالبون بالاتصال الشفاف Transparent communication للإنفاق السياسي للشركات وسياساتها المتعلقة بالأنشطة السياسية، وتوضيح آليات حوكمة الشركات المحيطة بمثل هذه المشاركة السياسية والإفصاحات ذات الصلة، على سبيل المثال: طالب مساهمو بنك JP Morgan - بنك أمريكي متعدد الجنسيات للخدمات المالية المصرفية، وهو أكبر بنك في الولايات المتحدة، واستنادًا إلى ترتيب مجلة فوربس هو ثالث أكبر شركة مساهمة عامة في العالم - في اجتماعهم السنوي في عام 2006 أن تفصح الشركة عن سبب استخدام أموال الشركة في الإجراءات السياسية Political actions، كما يؤكد مركز المساءلة السياسية Center for political accountability من خلال دراسة بعنوان: "الكناري الأخضر: تنبيه المساهمين وحماية استثماراتهم" أن الإفصاح عن مساهمات الشركات السياسية يمكن أن ينبه المساهمين إلى المشاكل المالية، ومخاطر السمعة، وتلاعب الإدارة المحتمل والتي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات (Tambe, 2006). كما يشير رئيس ومؤسس مركز المساءلة السياسية Bruce freed إلى أن المستثمرين يريدون التأكيد من أن مشاركة الشركات في السياسة تتماشى مع الأهداف المعلنة للشركة، كما يؤكد أن الإفصاح، ومراقبة مجلس الإدارة، والامتثال القوي Robust compliance يتشابك وجزء لا يتجزأ من إدارة مخاطر المؤسسة للإنفاق السياسي. كما يشير Timothy smith مدير شركة Walden asset management إلى أن أصحاب المصالح يريدون أن يعرفوا أن الشركة صريحة بشأن مشاركتها السياسية ويمكنها أن تفسر لماذا هذا الإنفاق ضروري ومهم لاستراتيجية الشركة (Stein and Maxwell, 2016).

كما أشار Scott Stringer المراقب المالي بمدينة نيويورك - الذي يدير صناديق المعاشات التقاعدية Pension funds في مدينة نيويورك - من ضرورة التأكد من أن أي إنفاق سياسي للشركات يعزز المصالح طويلة الأجل للشركة ومالكها، وليس التفضيلات السياسية الشخصية لمدير تنفيذي معين مع الوصول إلى سلاسل محفظة الشركات Corporate (Stein and Maxwell, 2016) Corporate leaders التي أيدت purse strings. علاوة على ذلك، هناك العديد من الشركات الرائدة التي أيدت مطالب المستثمرين بشفافية الإفصاح السياسي للشركات، على سبيل المثال، شركة Noble energy

- وهي شركة نفط أمريكية - ، وشركة Prudential - هي شركة تقدم مجموعة خدمات مالية دولية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية - ، وشركة Microsoft - وهي شركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال تقنيات الحاسوب - كما أكدت هذه الشركات أن الإفصاح السياسي للشركات لا يحمي أصحاب المصالح فقط ولكن أيضًا قيمة الشركة في الأجل الطويل (Bagley et al., 2015).

وتشير الدراسات السابقة حول الأنشطة السياسية للشركات إلى أن الشركات العاملة في العملية السياسية أو تلك التي لها صلات سياسية تميل إلى الحصول على مزايا مختلفة من هذه الاستثمارات. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد أنشطة الضغط Lobbying activities الشركات على إنشاء أو استمرار حواجز التدخل في نشاط الشركة (Morck et al., 2001)، الحصول على إمكانية الوصول التفضيلي Preferential access إلى الائتمان (Faccio, 2006)، الحصول على معاملة تفضيلية في الحصول على العقود الحكومية (Goldman et al., 2009)، ضمان انخفاض معدلات الضريبة الفعلية (ETR) Effective Tax Rates - والتي يمكن حسابها للشركات من خلال خارج قسمة إجمالي الضرائب على الأرباح قبل الضرائب - (Faccio et al., 2006)، الحصول على المساعدات في عمليات إنقاذ الشركات (Adhikari et al., 2006)، تأجيل أو منع أنشطة الاستحواذ (Croci et al., 2017)، أو تجنب اكتشاف الغش Takeover activities (Yu and Yu, 2012) وكذلك الامتثال المكلف Costly compliance للتشريعات واللوائح وفقًا للمتطلبات الحكومية (Fisman and Wang, 2015).

وعلى الرغم من أن الدراسات الأكاديمية ذات نتائج مختلفة على مدى فائدة النشاط السياسي لقيمة المساهمين ، فقد قدمت دراسة (Werner, 2017) دليلاً على أن الإنفاق السياسي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للشركات، وفي المتوسط، فإن المستثمرين ينظرون إلى هذا الإنفاق بشكل إيجابي. من ناحية أخرى، فقد أكدت دراسة (Jensen and Meckling, 1976) أن مصالح المديرين (أي مديري الشركات والمديرين التنفيذيين) تتباعد عن مصالح المستثمرين. وأن المخاوف حول هذا الاختلاف المحتمل في المصالح حاد بشكل خاص في مجال الأنشطة السياسية، حيث إن الإنفاق السياسي قد لا يعكس مصالح الشركة فقط ولكن أيضًا المصالح الشخصية للمديرين أو تفضيلاتهم السياسية (Unsal et al., 2016). تتشابه مع هذه

الحجة، فقد توصلت دراسة (Cao et al., 2018) أن ضغط الشركات Corporate Lobbying له علاقة سلبية مع أداء الشركة، وأن الارتباط السلبي بين ضغط الشركات وأداء الشركة مدفوع إلى حد كبير من قبل الشركات المعقدة من الناحية التشغيلية. من ناحية أخرى، فإن الشركات التي تتمتع بفرص نمو عالية من الضغط Lobbying أكثر من الشركات منخفضة النمو، كما أشارت الدراسة إلى أنه يبدو أن جماعات الضغط توفر مزايا ملموسة محدودة فيما يتعلق بمساعدة الشركة على الحصول على عقود حكومية أو اجتياز مشاريع قوانين الكونجرس بنجاح، وبالتالي أكدت الدراسة إلى أن تكاليف الوكالة تهيمن على الفوائد الاستراتيجية لأنشطة الضغط، ومع ذلك قد تستفيد الشركات عندما يكون هناك تحالف سياسي بين الشركة والحزب الحاكم. كما أشار (Aggarwal and Cioeagues, 2012) أن مساهمات الشركات في لجنة العمل السياسي Political Action Committee (PAC)، والأموال الميسرة Soft money^(*)، ومنظمة 527^(**) مرتبطة بانخفاض القيمة السوقية للشركة، وذلك في عينة تضم أكثر من 1800 شركة متبرعة وغير متبرعة.

في سياق مشابهة، وجدت دراسة (Coates, 2012) إلى وجود علاقة سلبية بين النشاط السياسي وقيمة حقوق المساهمين Shareholder value، مما يشير إلى أن الإنفاق السياسي لا يخدم بالضرورة مصالح المساهمين ولكن بدلاً من ذلك يقدم مؤشراً على مشاكل الوكالة Agency problems. كما أشارت الدراسة على أن الصناعات التي لا تخضع لرقابة جيدة، يرتبط النشاط السياسي بضعف قدرة المساهمين، وإشارات أكبر على تكاليف وكالة إدارية، وانخفاض قيمة الشركة. كما أكدت الدراسة أن المساهمين لديهم مصلحة مشروعة في الحصول على معلومات أفضل عن سياسات الشركة. كما قامت أيضاً دراسة (Werner, 2017) باختبار كيف يتفاعل المستثمرون مع الإفصاح التفصيلي عن استثمارات الشركات في الأموال الغامضة Dark money، وهو شكل جديد من النشاط السياسي للشركات التي سمحت به المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أنه - في المتوسط - كان رد فعل المستثمرين إيجابياً تجاه الشركات التي تم تحديدها بأنها تقوم

(*) الأموال الميسرة: تشير إلى المساهمات غير المباشرة للأحزاب السياسية ولجان العمل السياسي.

(**) مجموعة "527": هي منظمات سيادية معفاة من الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية تم تنظيمها بموجب القسم 527 من قانون خدمة الإيرادات الداخلية، وتم إنشاء هذه المجموعة في المقام الأول للتأثير على اختيار أو ترشيح أو انتخاب أو تعيين المرشحين للمناصب العامة الفيدرالية أو الحكومية أو المحلية.

بهذه الاستثمارات السياسية الجديدة، خاصة إذا كانت الشركات تعمل سابقًا في السياسة الانتخابية أو تعمل في صناعات شديدة التنظيم. ومع ذلك، فقد أصبح رد الفعل هذا سلبيًا إذا واجهت الشركة مؤخرًا بقرارًا بشأن طلب المساهمين بالإفصاح الطوعي عن جميع استثماراتها السياسية علاوة على ذلك، فقد أكدت الدراسة أن الإنفاق السياسي الخفي يمكن أن يولد مخاطر عديدة على سبيل المثال خسارة قيمة الأسهم، مخاطر السمعة للشركات ومجالس إدارتها، مخاطر قانونية (عقوبات مدنية وجنائية).

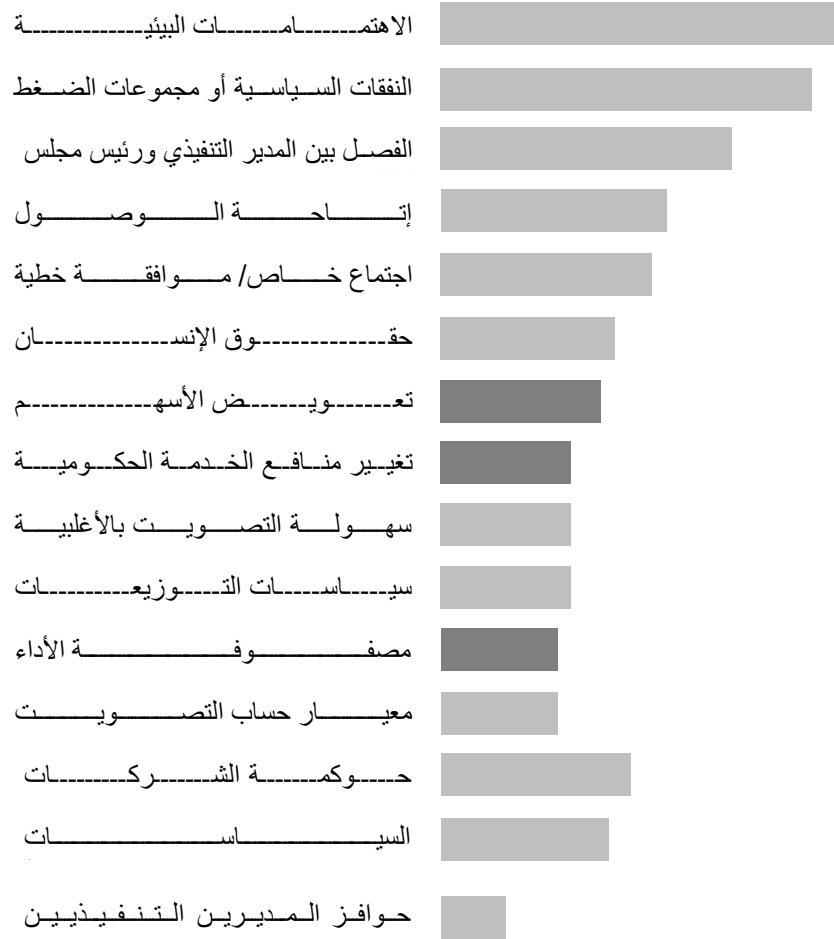
وعلى الرغم من أن الحجم المالي للإنفاق السياسي من غير المرجح أن يكون ضئيلاً للشركات العامة ومستثمريها، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إطار شامل ومتربط للإفصاح عن هذا الإنفاق للمستثمرين. ونتيجة لذلك، يفتقد المستثمرون في معظم الشركات إلى المعلومات اللازمة لتحديد مدى الإنفاق السياسي للشركة، والأهم من ذلك، الفوائد والمخاطر المحتملة المرتبطة بهذا الإنفاق. على سبيل المثال، تظهر أدلة المسح الميداني أن 85% من المستثمرين يعتقدون أن هناك نقصًا في الشفافية بشأن الإنفاق السياسي (CPA, 2006)، تمشيًا مع نتيجة هذا المسح، أكدت دراسة (Baloria et al., 2019) لأكثر من 350 شركة مدرجة في مؤشر S & P 500 أن الإفصاح عن كل من الإنفاق السياسي الذي يمكن ملاحظته وغير الملاحظ أمر ضعيف للغاية.

وترى دراسة (CAP, 2011) أنه حتى إذا قدمت الشركات معلومات طوعية عن الإنفاق السياسي، فإن المعلومات المقدمة تختلف على نطاق واسع ولا تتبع ممارسات موحدة Uniform practice، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات ذات مغزى بين الشركات. ومع انتشار حجم الإنفاق السياسي في الشركات تساعد إفصاحات الإنفاق السياسي للمستثمرين في تقييم ما إذا كان هذا الإنفاق في مصلحة الشركة وتقييم أي مخاطر مرتبطة بذلك قد تهدد قيمة المساهمين.

وقد واجهت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية U.S Securities and Exchange Commission (SEC) ضغطاً كبيراً لإلزام الشركات بالإفصاح عن الإنفاق السياسي (SEC, 2011)، وقد قامت الهيئة بعمل مقترح للإفصاح عن الإنفاق السياسي (عريضة قواعد تطلب من الشركات العامة الإفصاح للمساهمين عن استخدام موارد الشركة في الأنشطة السياسية) (Rulemaking Petition 4-637) وأصبح هذا الاقتراح الأكثر تعليقاً في تاريخ الهيئة، حيث اجتذب أكثر من 1,2 مليون خطاب تعليق. وقد أدى الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الإنفاق السياسي أيضاً إلى مزيد من الإجراءات الملموسة في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، قامت دراسة (Baloria et al., 2019) بإجراء تحقيق مفصل

حول 541 من مقترحات المساهمين المتعلقة بالإفصاح السياسي من عام 2004 إلى 2012 لتسليط الضوء على دور نشاط المساهمين كألية لتحفيز إفصاح الحوكمة والاجتماعي والبيئي، وتوصلت الدراسة إلى أن مقترحات المساهمين كألية يمكن من خلالها للمستثمرين التعبير بنجاح عن تفضيلاتهم لسياسات إفصاح الشركات.

كما قامت دراسة (Tsang et al, 2017) بتحديد أولويات اهتمامات المساهمين وذلك لأكثر 250 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب إجمالي الإيرادات للسنة المالية 2016، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:



شكل رقم (1) اهتمامات المساهمين في أكبر 250 شركة عامة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لتصنيف Fortune

ومن ثم ترى الباحثة مدى أهمية الإفصاح عن الانفاق السياسي للشركات في الحد من المشاكل المالية ومخاطر السمعة وتلاعب الإدارة ومن ثم زيادة قيمة الشركة، إلا أنه لا يوجد إطار موحد للإفصاح السياسي للشركات يساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات الملائمة وإمكانية عقد المقارنات بين الشركات داخل نفس القطاع بما يؤدي إلى اختيار الفرص الاستثمارية المثلى.

2/3 مبررات الإفصاح السياسي للشركات في ضوء نظرية أصحاب المصالح:

تناولت العديد من الدراسات أسباب قيام الشركات بالإفصاح عن التبرعات السياسية في تقرير الشركات (أي التقارير السنوية و/أو المستقلة) والتي تتمثل في: **الحجة الأولى**، تعتمد على حقيقة أن المساهمين مواطنون Citizens أيضًا وبسبب هذا الدور المزدوج، هناك خطر من أن المديرين يستخدمون أموال المساهمين للضغط من أجل التغييرات التي تعود بالنفع على المساهمين ماليًا ولكنها قد تتعارض مع مصالحهم كمواطنين (Reich, 2008). أو بعبارة أخرى، يحق للمساهمين معرفة كيفية استخدام أموالهم للتأثير على المجتمع الذين يعيشون فيه (Ramsay et al., 2001) على سبيل المثال، قد تستخدم شركة استخراجية Extractive company تبرعات للضغط للحصول على إذن بالتعدين في مساحة خضراء وطنية. في حين أن المنجم المقترح قد يكون مربحًا، إلا أن المساهمين قد يعارضون العملية على أساس أن الضرر الاجتماعي طويل الأجل سيتجاوز المكسب المالي قصير الأجل، وعلى الرغم من أنه من المستحيل تحديد مدى اهتمام المساهمين بالتأثير الأوسع لتلك الشركات ضمن محفظة استثماراتهم، فإن الاستثمار الأخلاقي يعتبر جوهري Significant ومتنامي. **الحجة الثانية**، هي أن المديرين قد يستخدمون التبرعات السياسية لتعزيز مصالحهم الإدارية الخاصة على حساب كل من المصالح الاجتماعية ومصالح المساهمين. على سبيل المثال، قد يتم إغراء المديرين بإنفاق أموال المساهمين للمساعدة في إطلاق حياتهم السياسية الخاصة بهم في المستقبل (Stoll, 2015) وذلك عكس سياسة "الباب الدوار" Revolving Door المعتاده التي ترى أن مديري الشركات يحصلون على تعيينات بصورة متعاقبة في الصناعة. ومن ثم بشكل متبادل، يمكن للمديرين الضغط ضد حقوق المساهمين، مثل قدرة المساهمين على فرض قيود على المكافآت التنفيذية (Bebchuk and Jackson, 2010). **الحجة الثالثة**، الأكثر واقعية هي أن الإفصاح السياسي في تقارير الشركات قد يساعد في سد

الثغرات داخل أنظمة التقارير الحالية. على سبيل المثال، اعتمادًا على كيفية تحديد نظام تقرير معين (وقد يتم تطبيقه)، قد تتمكن الشركات من إخفاء تبرعها السياسي عن طريق التبرع من خلال شركات تابعة أو أطراف ثالثة (Bebchuk and Jackson, 2010; Ramsay et al., 2001; Stoll, 2015).

توفر هذه الأسباب الثلاثة - مواءمة مصالح المساهمين والمواطنين، ومواءمة المصالح الإدارية، وسد ثغرات الإفصاح - حجة مقنعة للإفصاح عن التبرعات السياسية في تقارير الشركات، وتوصي به العديد من المنظمات المهنية والمبادرات (Bebchuk and Jackson, 2010; Dubs, 2005; Ramsay et al., 2001). حيث أوصت المبادئ التوجيهية GRI G4 السابقة بالإفصاح عن التبرعات وذلك من خلال مؤشر SO6 والذي ينص على "التقرير عن إجمالي القيمة النقدية للمساهمات المالية العينية التي قدمتها المنظمة بشكل مباشر وغير مباشر حسب البلد والمستلم/ المستفيد، والتقرير عن كيفية تقدير القيمة النقدية للمساهمات العينية - إن وجدت" (GRI, 2013). وفقًا لمعايير GRI الجديدة، بالنسبة للشركات التي تعتبر فيها التبرعات السياسية قضية جوهرية لأصحاب المصالح، فإن الإفصاح مطلوب الآن من قبل GRI في شكل GRI 415. كما أشارت GRI 415 - 1 أن الغرض من هذا الإفصاح هو تحديد دعم المنظمة لأسباب سياسية. ويمكن أن يوفر هذا الإفصاح مؤشرًا على مدى توافق المساهمات السياسية للمنظمة مع سياساتها وأهدافها أو غيرها من المواقف العامة. كما يمكن أن تشكل المساهمات المباشرة أو غير المباشرة للأسباب السياسية مخاطر فساد، لأنه يمكن استخدامها لممارسة تأثير لا داعي له على العملية السياسية، لدى العديد من الدول تشريعات تحد من المبلغ الذي يمكن للمنظمة أن تنفقه على الأحزاب السياسية والمرشحين لأغراض الحملات الانتخابية. إذا قامت إحدى المنظمات بتوجيه المساهمات بشكل غير مباشر من خلال الوسطاء، مثل جماعات الضغط أو غيرها من المنظمات الأخرى السياسية، فهذا تحايل على مثل هذا التشريع بشكل غير صحيح (GRI, 2016).

وترى الباحثة أنه على الرغم من الحجج السابقة حول أسباب الإفصاح عن التبرعات السياسية في تقارير الشركات وقيام مبادرة التقارير العالمية بمحاولة إلزام الشركات بالإفصاح السياسي، إلا أن هذه الإفصاحات لا تزال طوعية. وهناك العديد من النظريات التي تستخدم في تفسير الإفصاح السياسي الاختياري ومنها نظرية أصحاب المصالح Stakeholder theory.

وترى بعض الدراسات (Wang and Dewhirst, 1992; Adams et al., 2010; Fama, 1980) أن الحوكمة الأفضل في ظل نظرية أصحاب المصالح تعني أن مجالس الإدارة

أكثر تمثيلاً لمختلف مجموعات المصالح المنفصلة بطبيعتها، وأكثر استجابة لاحتياجاتهم (مثل احتياجات المعلومات وبصفة خاصة معلومات عن المساهمات السياسية للشركات. ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح فإن مجلس الإدارة الفعال يعتبر آلية هامة من آليات حوكمة الشركات، وبالتالي يجب أن تستجيب آليات الحوكمة لاحتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصالح، وتتمثل إحدى وظائفها في تعزيز شفافية إفصاح الشركات (المالية، وغير المالية) وبصفة خاصة الإفصاح السياسي للشركات.

وترى دراستا (Gray et al., 1996 ; Liao et al., 2015) أن نظرية أصحاب المصالح تعترف بالمساءلة المتعددة للإدارة أمام أصحاب المصالح ذوي المصالح المتباينة، مما يجعلها ذات صلة خاصة بالمساهمات السياسية للشركات والإفصاحات ذات الصلة، حيث من المحتمل أن تكون هذه المساهمات مدعومة من قبل بعض أصحاب المصالح بينما يعارضها أصحاب المصالح الآخرين.

وترى الباحثة أن المساهمات السياسية للشركة تتضمن قرارات معقدة ولها عواقب قد تؤثر على الأهداف الأوسع لكل مجموعة من أصحاب المصالح بطرق مختلفة، حيث قد يركز بعض أصحاب المصالح على تأثير المساهمة السياسية على العوائد المالية، في حين أن البعض الآخر أكثر اهتماماً بتأثير المساهمة السياسية على سمعة الشركة أو تكلفة الائتمان، أو التكلفة السياسية أو مخاطر التقاضي. لذلك قد يمثل قرار الشركة بالإفصاح عن المساهمة السياسية حلاً وسطاً بين المطالب المتعارضة لمختلف أصحاب المصالح ذوي الأهداف الواسعة والمختلفة.

3/3 الجهود المبذولة لدعم شفافية الإفصاح السياسي للشركات:

يشير الإنفاق السياسي للشركات ثلاثة أسئلة تتعلق بالسياسية العامة. أولاً، في أي سياق ينبغي أن تتمتع الشركات بحقوق مماثلة في الخطاب السياسي "كمواطنين"؟ ثانياً، ما هو جوهر هذا الحق وكيف، على كل حال، ينبغي أن يكون مقيداً من قبل الدولة؟ ثالثاً، إذا كان لديهم هذا الحق، فكيف يجب تخصيص القدرة على ممارسة الحق بين مجلس الإدارة والمساهمين؟ ومن المتعارف عليه، من قبل نظرية الوكالة أن هناك تبايناً كبيراً في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين فيما يتعلق بالإنفاق السياسي للشركات، حيث يقوم المديرون بالإنفاق السياسي لتحقيق مصالحهم الشخصية، ويخفون الإنفاق

عن المساهمين و/ أو يخلطون بين مصالحهم أو مصالح الشركة قصيرة الأجل مع مصالح المساهمين على المدى الطويل (Bebchuk and Jackson, 2010).

تسمح المملكة المتحدة بالتبرعات المباشرة للشركات من خزنة الشركات إلى المرشحين والأحزاب السياسية، وحتى الآن فإن الشركات في المملكة المتحدة تنفق بشفافية. في عام 2000، بموجب قانون الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات Political Parties, Elections and Referendums Act (PPERA) اعتمدت المملكة المتحدة تعديلات على قانون الشركات لعام 1985، والتي تلزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن المساهمات السياسية لمساهميها. بموجب تعديلات عام 2000، إذا قدمت شركة مدرجة في البورصة تبرعًا سياسيًا بأكثر من 2000 جنيه استرليني، فيجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي للمساهمين مستلم التبرع ومبلغ التبرع (Torres-Spelliscy and Fogel, 2011). تم تعديل قانون الشركات في المملكة المتحدة مرة أخرى في عام 2006، ويغطي القانون المعدل الإعلانات السياسية بالإضافة إلى التبرعات المباشرة للمرشحين أو الأحزاب (Companis Act, 2006).

بالإضافة إلى المطالبة بالإفصاح، يشترط قانون الشركات في المملكة المتحدة أنه على الشركات المتداولة العامة الحصول على موافقة المساهمين على الإنفاق السياسي للشركات الذي يزيد عن 5000 جنيه استرليني (حوالي 8000 دولار بأسعار الصرف الحالية) قبل إنفاق أموال الشركة. إذا لم يوافق المساهمون على قرار بالتبرع السياسي، فلن تتمكن الشركة من تقديم مساهمات سياسية خلال الفترة ذات الصلة، حيث إن موافقة المساهمين على الإنفاق السياسي تتطلب تصويت سنوي، ومع ذلك، في عام 2006 تغير القانون للسماح بالتصويت لتغطية تصل إلى أربع سنوات في ذات الوقت. كما أن المديرين الذين يقدمون تبرعات سياسية غير مصرح بها مسئولون عن المبلغ المنفق، بالإضافة إلى الفائدة، وعليهم تعويض الشركة عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن التبرع أو الإنفاق غير المصرح به (Prabhat and Primo, 2018).

وفي عام 2015 قامت منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة Transparency International UK (TI – UK) بوضع مؤشر شفافية الشركات لتقييم ممارسات التقرير العامة لأكثر من 40 شركة في مؤشر FTSE 100 فيما يتعلق بارتباطهم بالعملية السياسية، وتقييم مدى انفتاح الشركات على مشاركتها السياسية، وعلى وجه التحديد، جودة تقاريرها

حول كيفية حوكمة أنشطتها السياسية وإدارتها وتنفيذها. وتتمتع الشركات في هذا المؤشر بوضع فريد Uniquely placed يمكنها من كسب ثقة أصحاب المصالح من خلال الانفتاح على مشاركتهم السياسية. ويحتوي المؤشر على 26 سؤالاً مرتباً في ستة أعمدة: (Shane and Wilkinson, 2015)

1- البيئة الرقابية	Control Environment -2	التقرير	Reporting
3- المساهمات السياسية	Political Contributions -4	الضغط المسئول	Responsible Lobbying
5- العضوية	Membership -6	الأبواب الدوارة	Revolving Doors

تغطي الأسئلة ما تعتبره TI – UK القدرات الأساسية التي يجب أن تمتلكها شركة عالمية لإدارة المشاركة على مواقع الشركات على شبكة الإنترنت كممارسة جيدة ومساءلة عامة. كل سؤال يستحق إجمالي نقطتين . المبادئ العامة الكامنة لحساب النقطتين هي:

- 2 = الشركة تلبية توقع السؤال، وهناك دليل يثبت هذا التوقع.
- 1 = الشركة تقصر عن الاستجابة المعيارية المحدودة في الدرجة "2" من بعض النواحي.
- صفر = فشلت الشركة في تلبية توقعات السؤال. الدليل ضعيف لدرجة أنه لا يمكن القول أنه فعال أو أنه لا يوجد دليل.

يتم تقدير النتائج النهائية لكل عمود لتعكس الأهمية التي توليها لهم TI – UK، وبناء على ذلك يتم وضع الشركات في واحدة من ست مجموعات، من A إلى F بناء على مجموعها. هذه المجموعات تعكس مدى الأدلة العامة على سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالأنشطة السياسية، وذلك كما في الجدول رقم (1):

المجموعة	النسبة المئوية للمجموع	الوصف	Description
Band	Percentage Score		
A	100 – 88,3	أدلة شاملة	Extensive evidence
B	83,2 – 66,7	دليل جيد	Good evidence
C	66,6 – 50,0	أدلة معتدلة	Moderate evidence
D	49,9 – 33,3	أدلة محدودة	Limited evidence
E	33,2 – 16,7	أدلة محدودة للغاية	Very limited evidence
F	16,6 – صفر	تقريباً لا دليل	Almost no evidence

جدول رقم (1) المجموعات التي تعكس الأدلة العامة لسياسات وإجراءات الشركة المتعلقة بالأنشطة السياسية

وترى الباحثة أن المشاركة السياسية للشركات تنطوي على مخاطر واضحة تتعلق بالرشوة والفساد وتضارب المصالح والأضرار التي تلحق بالسمعة، وتحتاج أي تفاعلات مع العملية السياسية إلى إدارة دقيقة لتجنب الوقوع في تشريع الرشوة والفساد، وتزداد المخاطر بسبب حقيقة أن الشركات عرضة للأخطاء أو سوء المعاملة من قبل الموظفين والأطراف الخارجية التي تعمل نيابة عنهم، مثل الوكلاء والمستشارين وجماعات الضغط الاستشارية. وعلى الرغم من أن الشفافية التي تتحقق من خلال الإفصاح العلني لا تساوي بالضرورة الأداء الجيد، فإن TI – UK تؤكد أن التقرير عن المشاركة السياسية يوضح مدى التزام الشركة بالسلوك الأخلاقي وتجعل الشركات أكثر عرضة للمساءلة عن أوجه القصور من خلال تقديم تقارير علنية عن السياسات والإجراءات والأنشطة ذات الصلة .

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، منذ عام 2003 يتصدر مركز المساءلة السياسية – وهو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل على تحقيق الشفافية والمساءلة في الإنفاق السياسي للشركات – حملة ناجحة للإفصاح السياسي للشركات والمساءلة – وذلك بالاشتراك مع مركز كارول ولورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال والذي تأسس في عام 1997 – يدعم المركز الأبحاث التي تفحص تلك الحوافز التنظيمية التي تعزز الممارسات التجارية الأخلاقية، إلى جانب الميزات والعمليات واتخاذ القرار على مستوى الشركة المرتبطة بالحوكمة والامتثال والنزاهة – مما أسفر عنه إصدار مؤشر (CPA – Zicklin Index) (Freed, 2017).

وترى دراسة (De Boskey et al., 2017) أن مؤشر (CPA – Zicklin Index) يقلل من تكلفة الدين لأن هذا الإفصاح يقلل من عدم اليقين السياسي Political uncertainty المرتبط بالأنشطة السياسية للشركات، ويعزز أيضاً من مساءلة الشركات في الإنفاق السياسي ، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة.

ويمكن توضيح ملخص للاتجاهات البارزة في الأقسام الثلاثة من المؤشر – السياسات والإفصاح والمراقبة – من خلال الشكل التالي (Goh et al., 2018):-



شكل رقم (2) الأقسام الثلاثة من مؤشر (CPA – Zicklin index) (السياسات – الإفصاح – المراقبة)

وترى الباحثة أن مؤشر الشفافية CPA–Zicklinindex يعمل على تعزيز الشفافية السياسية للشركات ويوفر حوافز قوية لمديري الشركات حتى يكونوا أكثر عرضة للمساءلة عن أنشطتهم الاستثمارية السياسية مما يقيد الانتهازية الإدارية، ويخفف من مخاوف المقرضين بشأن الآثار الضارة المحتملة لمثل هذه الأنشطة. وبالتالي فإن مؤشر الشفافية عن الإفصاح السياسي ضروري ليس فقط لأنه يوفر معلومات هامة للمساهمين الحاليين والمرتقبين، ولكن أيضاً لأن هذه المعلومات ضرورية لآليات المساءلة ومراقبة الشركات.

4- مخاطر الدعاوى القضائية في الفكر المحاسبي:

تتمثل إحدى الآليات الهامة التي تحد من إفصاحات المديرين عن المعلومات الانتهازية في تقاضي المساهمين Shareholder litigation، ويتم ذلك بموجب القاعدة 5 – Lob من قانون بورصة الأوراق المالية الأمريكية لعام 1934. بموجب هذه القاعدة، يمكن للمستثمرين الشروع في

إجراءات قانونية بعد تعرضهم للضرر بسبب تحريفات المدعى عليه Defendant's misrepresentations. تتكون هذه الإجراءات عادة من شكاوى ضد الشركة ومديريها لتقديمهم معلومات مضللة تؤدي إلى خسائر المساهمين. قد تنشأ الشكاوى من قبل أي من المشتريين (يزعمون أن أسعار الأسهم مرتفعة جدًا عند الشراء) أو من البائعين (يزعمون أن أسعار الأسهم كانت منخفضة جدًا عند البيع). ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الحالات تتطوي على مشتريين يزعمون أن تحريفات الشركة أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم (Francis et al., 1994). كما تم الاعتراف بالحماية القانونية لحقوق المساهمين كعنصر أساسي في حوكمة الشركات (Shleifer and Vishny, 1997). وبصفة خاصة، يتيح القانون للمساهمين فرصة رفع دعاوى قضائية ضد المديرين عندما يشعرون أن المديرين قد استغلوا مراكز سيطرتهم بشكل غير لائق. وفي الواقع، هناك العديد من الأدبيات التي تناولت حوافز وآثار الدعاوى الجماعية (Romano, 1991; Hertz and Smith, 1993).

وقد حد قانون إصلاح دعاوى الأوراق المالية الخاص Private securities litigation reform Act (PSLRA) لعام 1995 من قدرة المساهمين على رفع دعاوى جماعية. ومع ذلك، فإنه لا يؤثر على شروط رفع الدعاوى القضائية المشتقة Derivative lawsuits. وبالتالي، قام العديد من المساهمين بتحويل جهودهم من الدعاوى الجماعية إلى الدعاوى المشتقة لسنوات ما بعد قانون إصلاح دعاوى الأوراق المالية الخاص (PSLRA) (Erickson, 2010).

وتسمح الدعوى المشتقة للمساهمين، الذين يتصرفون نيابة عن الشركة، بمقاضاة المديرين بسبب مخالفتهم المزعومة. تشمل أمثلة المخالفات الأنشطة غير القانونية للمديرين Manager' illegal activities، أو سوء إدارة المعلومات Mishandling of information، أو التعامل الذاتي في الدعاوى المشتقة Derivative lawsuit، وتكون الشركة في هذه الحالة هي المدعى الفعلي Actual plaintiff، والمساهمون الذين يرفعون الدعوى هم المدعون المشتقون، ويتمثل الهدف من الدعوى المشتقة في إنفاذ واجبات المديرين الائتمانية، وإجبار المديرين على تعويض الشركة عن الأضرار التي يدعى أنها تسببت فيها، وبالتالي تعتبر الدعاوى المشتقة للمساهمين مجموعة فرعية خاصة من دعاوى المساهمين. ومع ذلك تعتبر الدعاوى القضائية المشتقة للمساهمين أكثر ملاءمة من الدعاوى الجماعية، حيث يتم رفع الدعاوى القضائية المشتقة نيابة عن الشركة ككل، والتي تمثل في الواقع رفاهية جميع المساهمين، في المقابل، الدعاوى الجماعية عادة ما يكون هناك مجموعة

فرعية فقط من المساهمين كأطراف في الدعوى، وهؤلاء المساهمون هم الذين يتلقون المكافآت
التي قد تتبعها الدعوى (Ferris et al., 2007).

وتقوم الباحثة بتناول مخاطر الدعاوى القضائية من خلال ما يلي:

1/4 مخاطر الدعاوى القضائية وحوكمة الشركات:

هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التجريبية في العلاقة بين أنشطة التقاضي للمساهمين
ومشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، تشير العديد من الدراسات إلى أن
إجراءات تقاضي المساهمين تعمل كآلية رقابة خارجية، وأن السبب الكامن وراء مثل هذه الدعاوى
القضائية هو مشكلات الحوكمة التي تؤدي إلى احتيال الإدارة أو غيرها من سوء السلوك الممكن
مقاضاته.

قامت دراسة (Strahan, 1998) بتقييم ما إذا كانت إجراءات التقاضي الجماعية تساعد في
تخفيف تعارضات الوكالة (المالك/ المدير Owner\ Manager)، وبالتالي تلعب دوراً في شرح نجاح
أسواق رأس المال في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أنه من المحتمل أن تواجه الشركات التي
تعاني من مشكلات الوكالة، دعاوى قضائية جماعية، كما أن الشركات ذات المخاطر العالية،
والشركات الكبيرة، والشركات الناشئة، والشركات ذات القيمة السوقية المنخفضة، والشركات التي لا تقوم
بعمل توزيعات أرباح تواجه دعاوى قضائية جماعية.

بالإضافة إلى ذلك، قام (Ferris et al., 2007) بتقييم فعالية الحقوق القانونية للمستثمرين
كعنصر أساسي في حوكمة الشركات من خلال فحص التغييرات التي تطرأ على مجالس الإدارة
بشأن دعاوى مشتقات المساهمين Shareholder derivative lawsuits. وتوصلت الدراسة إلى
أن معدل الدعاوى القضائية المشتقة أعلى بالنسبة للشركات التي تعاني من مشاكل أكبر في الوكالة
. كما أكدت الدراسة أن الدعاوى القضائية المشتقة مرتبطة بتحسينات كبيرة في مجالس الإدارة.
وبصفة خاصة، زيادة نسبة التمثيل الخارجي في مجلس الإدارة. كما أن هناك أدلة على أن
خصائص مجلس الإدارة تتغير بشكل إيجابي. كما أشارت الدراسة أن الدعاوى القضائية المشتقة
يمكن أن تكون بمثابة آلية فعالة لحوكمة الشركات.

كما قامت دراسة (Peng and Röell, 2008) باختبار مدى تأثير التعويض التنفيذي Executive compensation على التقاضي بشأن الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن دفع الحوافز في شكل خيارات يزيد من احتمالية رفع دعوى الأوراق المالية، مع ثبات مدى واسع من خصائص الشركات. كما أكدت الدراسة إلى أن هناك تلاعباً غير متوقع في الأرباح خلال فترات الفصل في الدعاوى القضائية، وأن الأطراف الداخلية المطلعة يمارسون المزيد من الخيارات ويبيعون المزيد من الأسهم خلال مدة الفصل في الدعاوى القضائية، لكن هذا النشاط مدفوع إلى حد كبير بحيازات الخيارات الموجودة مسبقاً Pre-existing للمديرين. ومن ثم، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن التعويض على أساس الخيارات قد يكون له تأثير جانبي غير مقصود Unintended يتمثل في إعطاء المديرين التنفيذيين حافزاً للتركيز بشكل مفرط على سعر السهم في المدى القصير.

كما اختبرت دراسة (Jones and Wu, 2010) تأثير تعويض الخيار التنفيذي، وإدارة الأرباح وعوامل أخرى على حدوث الدعاوى القضائية ونتائجها اللاحقة، باستخدام الانحدار اللوجستي متعدد المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: -1 عوامل الضرر، والتعويض التنفيذي، والتلاعب بالأرباح تزيد من حدوث الدعاوى. -2 يزيد التعويض التنفيذي من احتمال وجود دعاوى قضائية ذات تسوية إيجابية، في حين أن جهود مجلس الإدارة المقاسة بعدد الاجتماعات السنوية تقلل من هذا الاحتمال. -3 ترتبط مبالغ التسوية بشكل إيجابي بحجم الشركة، والتلاعب بالأرباح، والتأخير بين الإيداع Filing والتسوية Settlement. كما توصلت الدراسة إلى تسوية متدرجة ذات صلة إيجابية بتعويض الخيار التنفيذي ومدة الفصل في الدعاوى القضائية. كما تشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تعويض خيارات الأسهم التنفيذية، على غرار عوامل الضرر، يرتبط بشكل إيجابي بحدوث الدعاوى، إلا أنها لها تأثيرات مختلفة على نتائج الدعاوى القضائية.

كما قامت دراسة (Zeng, 2015) باختبار العلاقة بين دعاوى المساهمين وممارسات حوكمة الشركات المختلفة. مع التطبيق على عينة من 1613 شركة مقاضاه وعينة مقابلة من 1613 شركة غير مقاضاه. وتوصلت الدراسة إلى أن آلية حوكمة الشركات الضعيفة، وفترة ولاية المدير التنفيذي القصيرة، وراتب المدير التنفيذي الأدنى، وانخفاض الحافز المدفوع في شكل أسهم مقيدة تزيد من احتمال التقاضي، مع ثبات مجموعة واسعة من المتغيرات الرقابية. كما أكدت الدراسة أن الشركات التي واجهت دعاوى قضائية أدت إلى تحسين ممارستها في مجال الحوكمة بعد رفع دعاوى قضائية

من خلال زيادة نسبة الأعضاء الخارجيين في المجلس، وإنهاء رئاسة المدير التنفيذي للشركة. وأشارت الدراسة أن هذه النتائج تدعم وجهة النظر بأن حوكمة الشركات لها تأثير على مخاطر التقاضي، وأن هذا التقاضي يؤدي إلى تغييرات الحوكمة، على الأقل على مستوى مجلس الإدارة. ومن ثم ترى الباحثة أن الشركات التي تعاني من مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين تكون أكثر عرضة لرفع الدعاوى القضائية، ويعتبر ذلك فشل أساسي لتطبيق قواعد حوكمة الشركات، حيث إن المساهمين تلجأ إلى رفع الدعاوى القضائية عندما يشعرون بأن استثماراتهم في الشركة في خطر (سواء من خلال اختلاس أو إدارتها بشكل خطأ من قبل المديرين التنفيذيين). وبالتالي فإن إجراءات تقاضي المساهمين تعتبر آلية مراقبة خارجية تساعد في الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين، ومن ثم زيادة قيمة الشركة.

2/4 مخاطر الدعاوى القضائية وبيئة المعلومات:

تشير بعض الدراسات ذات الصلة إلى أن مخاطر التقاضي للمساهمين الأعلى يمكن أن تحسن بيئة المعلومات، ومن ثم فإن الإدراج المتعدد Cross-listing يشير إلى التزام الشركات بزيادة الإفصاح عن طريق إخضاع الشركات لمتطلبات الإفصاح المتزايدة ووجود بيئة قانونية أقوى (Stulz, 1999; Lang et al., 2003).

كما أوضحت دراسة (Evans and Sridhar, 2002) أن التقاضي المحتمل للمساهمين يمكن أن يتفاعل مع تأثيرات أسواق رأس المال والمنتجات لجعل الإفصاحات الإختيارية أكثر مصداقية، ولكن فقط في ظل ظروف معينة. على سبيل المثال، على الرغم من أن المنافسة في سوق المنتجات يمكن أن تكمل تأثيرات سوق رأس المال في تحفيز المدير على تقديم إفصاحات صادقة، لا يمكن لتقاضي المساهمين أن يكمل سوق رأس المال بنفس الطريقة. ومع ذلك، في حين أن التقاضي الخاص بالمساهمين لا يمكن أن يؤدي إلى الإبلاغ الخاطئ، فإن تأثير سوق المنتجات القوي يمكن أن يدفع الشركة إلى الإفصاح عن حالتها الاقتصادية الحقيقية.

كما أكدت دراسة (Boone et al., 2019) إلى أن التقليل من خطر التقاضي (آلية رقابة خارجية هامة) يدفع المديرين إلى ضعف الشفافية في بيئة معلومات الشركة لتحقيق مكاسب شخصية. كما قدمت الدراسة أدلة مؤكدة على دور دعاوى المساهمين كآلية فعالة لرصد التصرفات الانتهازية للإدارة والحد من مشاكل الوكالة.

كما قامت دراسة (Bourveau et al., 2018) بفحص العلاقة بين مخاطر التقاضي للمساهمين وتأثيرها على إفصاح الشركات باستخدام مقاييس الإفصاح المختلفة . وتوصلت الدراسة إلى أدلة قوية أنه استجابة لتخفيض مخاطر التقاضي المشتقة، تصدر الشركات المزيد من توقعات الأرباح Earningsforecasts بالإضافة إلى زيادة طول قسم المناقشة والتحليل الإداري ، وبالتالي فإن الدراسة تقدم دليلاً على وجود تأثير سببي لمخاطر التقاضي للمساهمين على إفصاح الشركات. علاوة على ذلك، أكدت الدراسة أن التقاضي الخاص بالمساهمين يعتبر جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركات. كما تعتبر التكاليف المتوقعة المرتبطة بتقاضي المساهمين هي القناة المباشرة التي من خلالها تؤثر مخاطر تقاضي المساهمين على إفصاح الشركات. علاوة على ذلك ، فإن التقاضي الخاص بالمساهمين يؤثر أيضاً على إفصاح الشركات بشكل غير مباشر من خلال دورها كأداة للحوكمة. وبصفة خاصة، يكون تأثير تقاضي المساهمين على إفصاح الشركات أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي تعتبر تقاضي المساهمين فيها آلية أكثر أهمية لانضباط المديرين Discipline managers.

كما حاولت دراسة (field et al., 2005) تقديم دليل على ما إذا كان بإمكان المديرين تخفيض تكاليف التقاضي للمساهمين عن طريق الإفصاح عن أخبار الأرباح السلبية "مبكراً" . فقد توصلت الدراسة أن الإفصاح الاختياري يحدث بشكل متكرر أكثر في الفترات التي تؤدي إلى التقاضي عما كانت عليه في الفترات التي لا يحدث فيها تقاضي. وأشارت الدراسة إلى أن هذه النتيجة تحدث لأن حوافز المديرين للإفصاح المسبق عن أخبار الأرباح تزيد لأن الأخبار تصبح أكثر سلبية، ويفترض أن هذا يقلل من تكلفة حل الدعاوى القضائية التي تتبعها حتماً في فترة الأخبار السيئة. بعد السيطرة على هذه الحوافز باستخدام الأضرار المقدرة لحملة الأسهم، كما وجدت الدراسة أدلة على أن الإفصاح في الوقت المناسب يرتبط بمبالغ تسوية أقل.

كما قامت دراسة (Rogers and Buskirk, 2009) بدراسة التغييرات في سلوك الإفصاح للشركات المشاركة في 827 من قضايا التقاضي المتعلقة بتصنيف الأوراق المالية ذات الصلة بالإفصاح، بين عامي 1996-2005، وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يوجد أي دليل على أن الشركات في النموذج تستجيب لحدث التقاضي بزيادة أو تحسين إفصاحها للمستثمرين. بمعنى آخر، وجدت الدراسة أدلة ثابتة على أن الشركات تقلل من مستوى المعلومات المقدمة بعد التقاضي. كما أشارت

الدراسة إلى أن عملية التقاضي تشجع الشركات على تقليل توفير الإفصاحات التي قد تحاسب عليها لاحقاً، على الرغم من الحماية المتزايدة التي يوفرها قانون إصلاح دعاوى الأوراق المالية الخاص لعام 1995.

وترى الباحثة أن الدعاوى القضائية لها تأثيرات متعارضة على سياسات الإفصاح للشركات. من ناحية يمكن أن يقلل انخفاض مخاطر الدعاوى القضائية من قدرة المساهمين في الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين باستخدام حقوق التقاضي للمساهمين، مما يؤدي إلى زيادة طلب المساهمين للحصول على مزيد من المعلومات لمراقبة المديرين. على سبيل المثال، بالنسبة للشركات التي تمثل الدعاوى القضائية فيها أداة حوكمة أكثر أهمية للمساهمين للحد من التصرفات الانتهازية، يجب أن يكون الطلب على الإفصاح عن الشركات أقوى بعد الانخفاض في مخاطر الدعاوى القضائية. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي تقليل تهديد الدعاوى القضائية إلى مزيد من التحسين الإداري، مما قد يؤثر على حوافز المديرين للإفصاح. على سبيل المثال، قد يرغب المديرون المحصنون في الحفاظ على التعتيم والإفصاح عن معلومات أقل في أسواق المال للتمتع بمزايا خاصة.

5- تحليل العلاقة بين الإفصاح السياسي للشركات ومخاطر الدعاوى القضائية:

تقوم الباحثة بتحليل هذه العلاقة من خلال ما يلي:

أولاً: العلاقة بين الإفصاح عن المساهمات السياسية ومخاطر الدعاوى القضائية:

قامت دراسة (Akey & Lewellen, 2017) بالربط بين الحساسية القطاعية للشركات بعدم اليقين في السياسة الاقتصادية من جانب والنشاط السياسي اللاحق Subsequent Political Activity وقرارات التشغيل والأداء بعد الانتخابات من جانب آخر. وتمثلت دوافع الدراسة في ثلاث أفكار رئيسية: أولاً: أن القيمة الحدية Marginal value لاتصال سياسي إضافي يجب أن تكون أكثر إذا كانت المنشأة حساسة بشكل كبير لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية. بمعنى، يجب على الشركات التي تتعرض لحالة عدم يقين كبيرة تتعلق بالسياسة أن تقدر بشكل خاص المعلومات التي يقدمها السياسيون مما يشير إلى أن عدم اليقين في السياسة قد يكون عاملاً أساسياً في قرارات التبرع السياسي للشركات. ثانياً: أن أداء الشركات وتعرضها للمخاطرة سوف يتغير بشكل منتظم بعد الانتخابات بناءً على ما إذا كانت الشركة قد اكتسبت أو

فقدت علاقتها السياسية. **ثالثاً:** أن الصدمات Shocks التي تواجه الترابط السياسي للشركة ستؤدي إلى استجابات أقوى بين الشركات التي تكون شديدة الحساسية لعدم اليقين السياسي. وقد توصلت الدراسة إلى **النتائج التالية:** **تمشياً مع الفكرة الأولى،** وجدت الدراسة أن الشركات الأكثر حساسية للسياسية من الأرجح أن تزيد مساهمتها في الحملات السياسية نسبة إلى الشركات المحايدة للسياسية. **تمشياً مع الفكرة الثانية،** وجدت الدراسة أن هناك مجموعة واسعة من متغيرات الأداء والمخاطرة- مثل قيمة الشركة، والرافعة المالية، والمبيعات، وهوامش مبادلة الائتمان الافتراضية Credit default swap spreads- تتغير باكتساب أو فقدان الشركة لعلاقتها السياسية. **تمشياً مع الفكرة الثالثة،** وجدت الدراسة أن الآثار التفاضلية لصدمة رأس المال السياسي على الشركات الحساسة أكبر عندما يكون السياسي المعنى عضواً في مجلس الشيوخ أو في لجنة قوية بالكونجرس.

كما قامت دراسة (Abdulmanova, 2016) في كيفية استخدام الشركات لعلاقتها السياسية كعنصر في الدفاع عن الدعاوى القضائية- حيث تقترب الشركات من علاقتها السياسية لتخفيف الخسائر الناتجة عن التقاضي الفعلي أو المتوقع Anticipated or actual litigation- ومع ذلك، لا يساعد السياسيون دائماً في الدفاع عن الدعاوى القضائية، كما أن المزايا التي تتلقاها الشركات المرتبطة أقل من المتوقع. كما توصلت الدراسة إلى أن المساهمات السياسية للشركات المدعي عليها مرتبطة إيجابياً بإعلان الحكم بالإضافة إلى احتمال رفض الدعوى أو تسويتها. كما أنه عند النظر في الدعوى، لا تؤثر الروابط السياسية على الحكم النهائي أو العقوبات التي تحدها المحكمة. كما أكدت الدراسة أن الروابط السياسية أقل فعالية كدفاع في الدعاوى القضائية وبصفة خاصة الدعاوى القضائية المعقدة أو الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل الجهات الحكومية.

كما اختبرت دراسة (Rogers and Buskirk, 2009) التغيرات في سلوك الإفصاح للشركات المتورطة في 827 دعوى قضائية ضد أوراق مالية تم رفعها بين عامي 1996 إلى 2005. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي دليل على أن شركات العينة تستجيب لحدث التقاضي عن طريق زيادة مستوى المعلومات المقدمة بعد مقاضاتها. و أكدت الدراسة إلى أن هذا الدليل يشير إلى أن عملية التقاضي تشجع

الشركات على تقليل توفير الإفصاحات التي قد تحاسب عليها لاحقًا، على الرغم من الحماية المتزايدة التي يوفرها قانون إصلاح دعاوى الأوراق المالية الخاصة لعام 1995.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كما يلي:

" تؤثر معلومات المساهمات السياسية سلبياً على مخاطر الدعاوى القضائية "

ثانياً: العلاقة بين الإفصاح عن الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية ومخاطر الدعاوى القضائية:

أشارت دراسة (Hunziker, 2013) أن نظام الرقابة الداخلية بمثابة أداة للإدارة تعمل كوسيلة لتحقيق أهداف الأداء والربحية، وتعزيز موثوقية التقارير المالية، حيث قد ينظر إلى التقارير الطوعية عن إجراءات الرقابة الداخلية على أنها وظيفة مراقبة لتقليل تكاليف الوكالة الناجمة عن المصالح المتباينة بين الإدارة والمساهمين . واستهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن الرقابة الداخلية وتكاليف الوكالة بالشركات السويسرية. وقد فحصت الدراسة إفصاحات الرقابة الداخلية ضمن عينة من 91 تقريراً سنوياً للشركات غير المالية المدرجة في البورصة من خلال تطور مؤشر إفصاح الرقابة الداخلية. وتوصلت الدراسة أن هناك أربع خصائص معينة مستمدة من نظرية الوكالة تفسر إلى حد كبير التباين في مستوى الإفصاح الاختياري عن الرقابة الداخلية، وهي الملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة، وملكية كبار المساهمين والرافعة المالية . بشكل عام، تبدو نظرية تكلفة الوكالة نظرية قوية لشرح استراتيجيات الإفصاح الاختياري للشركات السويسرية.

كما استهدفت دراسة (Ying, 2016) دراسة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية، وتكاليف الوكالة ، وإدارة الأرباح ، وذلك بالتطبيق على أسهم الشركات الصينية المدرجة في بورصة شنجن Shenzhen الصينية خلال الفترة من عام 2011 إلى 2013. وقد قامت الدراسة ببناء مؤشر للإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية هو عامل رئيسي لقرارات المستثمرين. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بحوكمة الشركات. كما يؤثر الإفصاح عن معلومات الرقابة الداخلية على إدارة الأرباح من خلال تكلفة الوكالة، حيث يؤدي الإفصاح عن هذه المعلومات إلى خفض تكلفة الوكالة بشكل فعال، وبالتالي تقليل إدارة الأرباح.

كما قامت دراسة (Gomaa et al., 2006) باختبار كيفية تأثير مخاطر التقاضي ومخاطر الرقابة الداخلية على اعتماد مراجعي الحسابات Auditor's reliance على أدوات اتخاذ القرار، وذلك بالاعتماد على تجربة تنطوي على 118 من ممارسي مهنة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين يعتمدون بدرجة أكبر على أدوات اتخاذ القرارات عندما تكون مخاطر التقاضي (الخارجية لنموذج مخاطر المراجعة) أو مخاطر الرقابة الداخلية (الداخلية لنموذج مخاطر المراجعة) مرتفعة. بينما عندما تكون مخاطر التقاضي ومخاطر الرقابة الداخلية مرتفعة في نفس الوقت، يكون هناك تأثير تفاعلي على الاعتماد أدوات اتخاذ القرارات. كما كشفت الدراسة عن تفسيرات الاعتماد المنخفض إلى حد ما على أدوات اتخاذ القرار في الممارسة العملية وافترضت استراتيجيات محتملة لزيادة استخدام أدوات اتخاذ القرارات الموثوقة عند الاقتضاء.

وقد قامت دراسة (Wang et al., 2018) باختبار العلاقة بين الروابط السياسية وقيمة الشركة، وكذلك التأثير المعتدل Moderating effect للرقابة الداخلية في ظل الصدمات الخارجية Exogenous shocks، وذلك من خلال تجميع يدوي لأحداث سقوط متداخلة Staggered downfall events تمثل عشرين حدثاً خلال حملة الصين لمكافحة الفساد منذ عام 2012. وقد توصلت الدراسة إلى أن إنهاء العلاقات السياسية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم بنسبة 2% تقريباً للشركات الخاصة في نقطة الحدث Point of event، والرقابة الداخلية الفعالة تخفف من رد فعل السعر السلبي لفقدان الارتباط السياسي. كما توصلت الدراسة إلى وجود فوائد من الحفاظ على العلاقات السياسية في العمليات التجارية، على الرغم من انخفاض القيمة للشركات المتصلة سياسياً. كما أكدت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يكون قناة مفيدة لحماية قيمة الشركة من الصدمات السياسية.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كما يلي:

"تؤثر معلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية سلبياً على مخاطر الدعاوى القضائية"

ثالثاً: العلاقة بين الإفصاح عن حوكمة المساهمات السياسية ومخاطر الدعاوى القضائية:

قامت (Dahan et al., 2013) بدراسة تحديات الحوكمة في النشاط السياسي على المستوى الكلي والجزئي. يتعلق المستوى الكلي بالمنظور الاجتماعي Societal perspective.

في هذا المستوى تتعلق الأسئلة البحثية الرئيسية بما إذا كان يجب السماح بالنشاط السياسي للشركات، وكيف ينبغي تنظيمه. بينما يغطي المستوى الجزئي السيطرة الإدارية وسيطرة حملة الأسهم على النشاط السياسي للشركات. في هذا المستوى تشمل الأسئلة البحثية الرئيسية ما إذا كان يجب على الشركة ممارسة النشاط السياسي وكيفية تنظيم الممارسة من خلال التنظيم الذاتي المهني Professional self-regulation والمبادئ التوجيهية الأخلاقية ورقابة أنظمة حوكمة الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى اعتبار النشاط السياسي للشركات نشاطاً إدارياً يوفر للمديرين فرصة كبيرة للتقدير. ويعتبر التقدير الإداري فرصة للمديرين التنفيذيين لتقديم قيمة مضافة محتملة لصالح أصحاب الشركة، ومع ذلك فإن هذا النشاط يكون له تأثير سلبي في حالة ضعف آليات حوكمة الشركات، بما يسمح بالتجاوزات من قبل المديرين الانتهازيين. كما يشير المستوى الجزئي إلى الرقابة الخاصة على النشاط السياسي، على سبيل المثال من خلال هيكل حوكمة الشركات وأنظمة إعداد التقارير ومن خلال مدونات قواعد السلوك الأخلاقية.

كما أشارت دراسة (Hadani, 2012) إلى أن النشاط السياسي للشركات Corporate political activity (CPA) يمثل استراتيجية تحاول من خلالها الشركات التأثير على صنع السياسات الحكومية، لتعزيز أهدافها الاستراتيجية؛ حيث قد يستفيد ملاك الشركة من هذه السياسات الحكومية. ومع ذلك، إن النشاط السياسي للشركة غير مؤكد ويزيد من عدم تناسق المعلومات بين الملاك والمديرين. وبالتالي تتجنب هذه الدراسة افتراض أن الملاك والمديرين لديهم آراء متشابهة فيما يتعلق بالنشاط السياسي للشركة وتركز على العلاقة بين المستثمرين المؤسسين وملكية كبار المستثمرين وخصائص محفظة المستثمرين من جانب والنشاط السياسي للشركة من جانب آخر. وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية مرتبطة بانخفاض النشاط السياسي للشركات بين شركات S&P 500 عبر خمس دورات انتخابية، بينما محفظة المستثمرين ترتبط بزيادة النشاط السياسي للشركة.

بينما استهدفت دراسة (Adul Wahab, 2011) اختبار العلاقة بين الاتصال السياسي، وحوكمة الشركات وأتعاب المراجعة Audit fees في ماليزيا. وتفترض الدراسة أن الشركات المرتبطة سياسياً ينظر إليها على أنها أكثر خطورة وبالتالي تتطلب من المراجعين القيام بمجهود أكبر مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أتعاب المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، يفترض أيضاً أن الطلب

على ممارسات أفضل لحوكمة الشركات يتطلب المزيد من جهود المراجعة التي يبذلها المراجعون. ومن المتوقع أن يكون الطلب على الأعمال ذات الجودة الأعلى أقوى بالنسبة للشركات المرتبطة سياسياً حيث ينظر إلى هذه الشركات على أنها ذات مخاطر أعلى، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار على مجموعة من بيانات 382 شركة غير مالية (1200 مشاهدة) لمدة 3 سنوات من عام 2001 حتى 2003، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً تدفع أتعاب مراجعة أعلى، في حين أن الشركات التي تتمتع بحوكمة أفضل تطالب بجودة مراجعة أعلى، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة. ومع ذلك لم تجد الدراسة أي دليل يدعم أن حوكمة الشركات تتطلب مراجعة ذات جودة أعلى خاصة للشركات المرتبطة سياسياً.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث كما يلي:

" تؤثر معلومات حوكمة المساهمات السياسية سلبياً على مخاطر الدعاوى القضائية"

6- الدراسة التطبيقية:

تتمثل مقومات الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث فيما يلي:

1/6 أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في اختبار مدى تأثير المؤشر المقترح للإفصاح السياسي للشركات (معلومات المساهمات السياسية، ومعلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية، ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية) على مخاطر الدعاوى القضائية.

2/6 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد قامت الباحثة باختيار عينة من الشركات التي تتوفر فيها الشروط الآتية:

1- أن تكون من الشركات الأكثر تداولاً في سوق الأوراق المالية، ويجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أنها تقع ضمن الشركات المسجلة ضمن مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة S&P /EGX ESG.

2- ألا تكون من الشركات التي تعرضت للدمج أو الإفلاس أو إعادة التنظيم خلال فترة الخمس سنوات قبل الدراسة.

- 3- ألا تكون من شركات المساهمة التي تنتمي للقطاع المالي، لما لها من طبيعة خاصة، نظرًا لتعرضها لمخاطر مختلفة، وخضوعها لممارسات محاسبية وآليات حوكمة وإجراءات قانونية ونظامية مختلفة.
- 4- أن تكون من الشركات التي يتوافر فيها جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.
- 5- أن تكون من الشركات التي لديها موقع إلكتروني، والذي يتم تحديثه بصفة دورية.
- وبمراعاة الاعتبارات السابقة تم اختيار عدد 26 شركة من إجمالي 30 شركة تنتمي لمؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة في 31 يوليو 2019 بنسبة 86.8%.

ويوضح الجدول رقم (2) إجمالي عدد شركات العينة، والقطاعات التي تنتمي إليها هذه الشركات، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة كما يلي:

جدول رقم (2) عدد شركات العينة، والقطاعات التي تنتمي إليها، ونسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة

القطاع	عدد شركات العينة مصنفة قطاعياً	نسبة تمثيل كل قطاع من إجمالي حجم العينة
1- قطاع الخدمات المالية - بخلاف البنوك	5	19,2%
2- قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	2	7,7%
3- قطاع العقارات	5	19,2%
4- قطاع التشيد ومواد البناء	2	7,7%
5- قطاع السياحة والترفيه	1	3,8%
6- قطاع الأغذية والمشروبات	2	7,7%
7- قطاع الموارد الأساسية	1	3,8%
8- قطاع الرعاية الصحية والأدوية	1	3,8%
9- قطاع التكنولوجيا	2	7,7%
10- قطاع منتجات منزلية وشخصية	1	3,8%
11- قطاع الاتصالات	3	11,8%
12- قطاع الكيماويات	1	3,8%
الإجمالي	26	100%

3/6 مصادر الحصول على البيانات وفترة الدراسة:

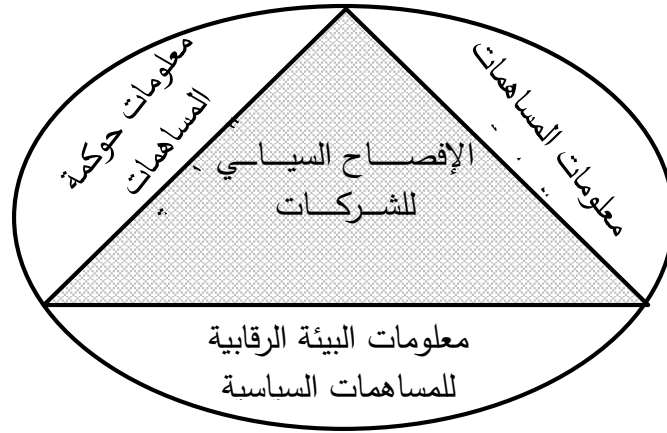
اعتمدت الباحثة في جمع بيانات الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغيرات الرقابية على تحليل مدونات سلوك العمل والتقارير والقوائم المنشورة عبر المواقع الإلكترونية لشركات العينة (مثل تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة) ، وذلك خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2018 ، وكذلك تحليل محتويات تلك المواقع الإلكترونية. كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات المتاحة من شركات العينة في كل من: دليل كومباس مصر لأسواق المال، وكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت مثل: موقع شركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com ، موقع البورصة www.egx.com.eg ، وموقع معلومات مباشرة www.mubasher.info ، وموقع قوانين الشرق المدفوع www.eastlaws.com ، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المديرين التنفيذيين لشركات العينة.

4/6 متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1/4/6 المتغيرات المستقلة:

تمثل المتغيرات المستقلة في مدى قيام الشركات بالإفصاح عن معلومات النشاط السياسي، الذي تم تقسيمه إلى معلومات المساهمات السياسية، ومعلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية، ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية. وقد اعتمدت الباحثة في تحديد هذه المعلومات على منظمة الشفافية الدولية في المملكة المتحدة (IT-UK)، وكذلك مؤشر الإفصاح السياسي للشركات (CPA- Zicklin index) الصادر عن مركز المسائلة السياسية ومركز كارول لورنس زيكلين لأبحاث أخلاقيات الأعمال، بالإضافة إلى دراسة (De Nicola et al., 2010). ويمكن توضيح معلومات الإفصاح السياسي للشركات من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (2) المعلومات المقترحة للإفصاح السياسي للشركات

2/4/6 المتغير التابع:

يتمثل في مخاطر الدعاوى القضائية للأوراق المالية، وأشارت العديد من الدراسات المحاسبية (Arena and Julio 2015; Cheng et al., 2012; Peng and Röell, 2003; Krishnan et al., 2012) أن متغير مخاطر الدعاوى القضائية متغير وهمي Dummy variable تأخذ القيمة واحد في حالة وجود دعاوى قضائية (LE) **Litigation Existence** أو أكثر ضد الشركة خلال فترة الدراسة، والقيمة (صفر) خلاف ذلك. كما قامت دراسات أخرى (Liu, 2012; Crane, 2011) بقياس مخاطر الدعاوى القضائية كمتغير مستمر Continuous variable من خلال كثافة التقاضي **Litigation Intensity (LI)** والتي تمثل عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة خلال سنوات الدراسة.

3/4/6 المتغيرات الرقابية:

قامت الباحثة بإضافة بعض المتغيرات الرقابية إلى نموذج الدراسة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (مخاطر الدعاوى القضائية)، وذلك بهدف ضبط العلاقة بين الإفصاح السياسي للشركات ومخاطر الدعاوى القضائية، وتتمثل هذه المتغيرات في: حجم الشركة، والرافعة المالية، وتركز الملكية، والأداء المالي.

5/6 نموذج الدراسة:

تعتمد الباحثة في اختبار فروض البحث على نموذج الانحدار، وذلك لقياس العلاقة بين مستوى الإفصاح السياسي للشركات ومخاطر الدعاوى القضائية، والذي يتمثل فيما يلي:

$$LLR = \beta_0 + \beta_1 (PCI) + \beta_2 (ICI) + \beta_3 (CGI) + \beta_4 (Size) + \beta_5 (LEV) + \beta_6 (OC) + \beta_7 (ROA) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

- **LLR**: مخاطر الدعاوى القضائية، والذي تم التعبير عنها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود دعاوى أو أكثر ضد الشركة، والقيمة (صفر) خلاف ذلك (**LE**)، كذلك من خلال متغير مستمر يمثل عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة (**LI**).
- **PCI**: معلومات المساهمات السياسية، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن بنود معلومات المساهمات السياسية في المؤشر المقترح، ويتضمن هذا المتغير تسعة بنود، ويأخذ القيمة (1) في حالة الإفصاح عن البنود، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- **ICI**: معلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن بنود معلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية في المؤشر المقترح، ويتضمن هذا المتغير خمسة بنود، ويأخذ القيمة (1) في حالة الإفصاح عن البنود، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- **CGI**: معلومات حوكمة المساهمات السياسية، وتقاس بالدرجة التي حصلت عليها الشركة من خلال الإفصاح عن بنود معلومات حوكمة المساهمات السياسية في المؤشر المقترح، ويتضمن هذا المتغير سبعة بنود، ويأخذ القيمة واحد في حالة الإفصاح عن البنود، والقيمة (صفر) خلاف ذلك.
- **Size**: حجم الشركة، يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
- **LEV**: الرافعة المالية للشركة، تقاس بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.
- **OC**: تركيز الملكية، تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين على المستوى الفردي - بخلاف المديرين الملاك- وهي تعادل 5% أو أكثر من رأس مال أسهم الشركة.
- **ROA**: الأداء المالي للشركة، يقاس بقسمة صافي أرباح العام بعد الضرائب على إجمالي الأصول.
- β_0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.
- $\beta_1 : \beta_3$: معاملات نموذج الانحدار للمعلومات المقترحة للإفصاح السياسي للشركات.

▪ $\beta_7\beta_4$: معاملات نموذج الانحدار للمتغيرات الرقابية.

6/6 نتائج الدراسة التطبيقية

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

1/6/6 اختبار التوزيع الطبيعي (Normal distribution Test):

قامت الباحثة بالتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة المتصلة للتوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Kolmogorov- Smirnov ، واختبار Shapiro - Wilk، حيث إذا كانت قيمة المعنوية (Sig.) لمتغير ما أكبر من (0,05) فإن بيانات المتغير تكون موزعة طبيعيًا، أما إذا كانت أقل من (0,05) فهذا يعني عدم توافر خاصية التوزيع الطبيعي (Ghasemi and Zahediasl, 2012) ويوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار (K.S) واختبار (S-W) لمتغيرات الدراسة المتصلة:

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Variables	Kolmogorov- Smirnov			Shapiro- Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
LI	0.149	26	0.140	0.938	26	0.119
PCI	0.146	26	0.164	0.934	26	0.097
ICI	0.159	26	0.090	0.923	26	0.052
CGI	1.161	26	0.082	0.924	26	0.055
Size	0.132	26	0.200	0.930	26	0.079
LEV	0.154	26	0.115	0.934	26	0.097
OC	0.142	26	0.193	0.929	26	0.071
ROA	0.132	26	0.200	0.947	26	0.193

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم مستوى الدلالة للمتغيرات المتصلة أكبر من (0,05)، مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، أما متغير خطر التقاضي (LR) فهو متغير وهمي (Dummy Variable) ذات قيمة ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

2/6/6 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

للتحقق من التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة، قامت الباحثة باحتساب مقياس Collinearity Diagnostics عن طريق معامل (Tolerance) لكل متغير ، ومن ثم إيجاد معامل Variance inflation Factor (VIF) لكل متغير أيضاً، ويقاس هذا

الاختبار مدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة (VIF) أكثر من (10) يعني أن هناك مشكلة التعدد الخطي لهذا المتغير (Akinwade et al., 2015). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار التداخل الخطي لمتغيرات الدراسة

Variables	Multicollinearity Test	
	Tolerance	VIF
PCI	0.190	5.272
ICI	0.200	5.003
CGI	0.413	2.423
Size	0.355	2.816
LEV	0.413	2.423
OC	0.690	1.449
ROA	0.722	1.385

ويتضح من الجدول رقم (4) أن معامل VIF لجميع متغيرات الدراسة أقل من (10)، وهذا يعني وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة، ومن ثم فإن نموذج الدراسة لا يعاني التداخل أو الازدواج الخطي.

3/6/6 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) :

قامت الباحثة بإجراء اختبار (Durbin-Watson Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة، وتتراوح النتيجة المثلى في هذا الاختبار ما بين (1,5-2,5)، حيث تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات المستقلة والرقابية (Qasem et al., 2016; Aladham et al., 2016).

وقد ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الأول الذي يحتوي على المتغير التابع (وجود التقاضي Litigation Existence) بما يعادل 2,01، وبالنسبة للنموذج التالي الذي يحتوي على المتغير التابع (كثافة التقاضي Litigation Intensity) بما يعادل 1,48. ومن ثم فإن قيمتي (D-W) المحسوبتين تقعان ضمن المدى المثالي والذي يتراوح قيمته ما بين (1,5-2,5)، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على صحة النتائج لكل من نمودي الدراسة.

4/6/6 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد تحقق الباحثة من أن نموذجي الدراسة لا يعانيان من مشكلة التدخل الخطي، تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:
جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Variable	Year	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
LI	2016	0.00	3	0.923	1.163
	2017	0.00	3	0.846	1.047
	2018	0.00	2	0.769	0.908
PCI	2016	0.00	3	1.731	0.919
	2017	0.00	4	1.807	1.059
	2018	0.00	4	1.885	1.177
ICI	2016	0.00	1	0.885	0.326
	2017	0.00	2	1.038	0.528
	2018	0.00	2	1.054	0.613
CGI	2016	0.00	1	0.807	0.402
	2017	0.00	2	0.923	0.560
	2018	0.00	2	1.00	0.632
Size	2016	6.11	11.34	7.90	1.571
	2017	6.21	12.34	7.97	1.635
	2018	6.22	12.90	8.03	1.665
LEV	2016	1.04	4.05	2.152	1.139
	2017	1.04	4.12	2.460	1.150
	2018	1.07	4.19	3.120	0.991
OC	2016	0.01	0.19	0.116	0.075
	2017	0.02	0.20	0.119	0.724
	2018	0.02	0.22	0.132	0.068
ROA	2016	1.98	24.19	12.381	7.360
	2017	2.01	24.34	12.501	7.260
	2018	2.11	24.40	12.662	7.081

يتضح من جدول رقم (5) ما يلي:

انخفاض طفيف في متوسط كثافة التقاضي لشركات العينة خلال سنوات الدراسة، حيث انخفضت من 0,923 في عام 2016 إلى 0,769 في عام 2018. وقد يرجع هذا الانخفاض الطفيف إلى زيادة الاهتمام النسبي بالإفصاح السياسي للشركات من خلال مدونة قواعد سلوك العمل بالشركة

بالإضافة إلى الاهتمام بمتطلبات الإفصاح الشفافية والتي نص عليها الدليل المصري لحوكمة الشركات في أغسطس 2016.

أما بالنسبة لمعلومات المساهمات السياسية فقد زاد متوسط الإفصاح من 1,731 في عام 2016 إلى 1,885 في عام 2018، أي بنسبة 8,90%، ويرجع ذلك إلى اهتمام الشركات بالإفصاح عن المنهج المتبع في المشاركة السياسية من خلال المساهمات في المنظمات المعفاة من الضرائب أو الجمعيات التجارية.

أما بالنسبة لمعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية فقد زاد متوسط الإفصاح من 0,885 في عام 2016 إلى 1,054 في عام 2018، أي بنسبة 19,09%، ويرجع ذلك إلى إدراك الشركات إلى أن الاهتمام بهذه المعلومات يعمل على زيادة ثقة المستثمرين بالشركة، مما يؤدي إلى إقبال المستثمرين المرتقبين على شراء أسهم الشركة واحتفاظ المستثمرين الحاليين بالأسهم ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال.

أما بالنسبة لمعلومات حوكمة المساهمات السياسية فقد زاد متوسط الإفصاح من 0,807 في عام 2016 إلى 1,00 في عام 2018 أي بنسبة 23,9%، ويرجع ذلك إلى اهتمام الشركات بالإفصاح عن سياسة مفصلة تسمح وتحكم أي تبرعات أو مساهمات سياسية، مما يعمل على ترسيخ فكرة الإدارة الرشيدة، وزيادة معدلات الشفافية والإفصاح والحد من الفساد والمعاملة العادلة لكافة المستثمرين ولاسيما حماية حقوق صغار المستثمرين.

وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في الإفصاح عن معلومات المساهمات السياسية، ومعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية، ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية، فهناك بعض الشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن هذه المعلومات، ويتضح ذلك من أقل قيمة لهذه المعلومات خلال سنوات الدراسة التي وصلت إلى (صفر)، وقد يرجع ذلك إلى قيام بعض الشركات بإدراج المساهمات السياسية ضمن التبرعات الخيرية دون الإفصاح عنها بشكل مباشر.

أما بالنسبة لحجم الشركة والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول يلاحظ أنه في تزايد مستمر من عام 2016 حتى عام 2018، وقد وصل إلى أعلى قيمة له في عام 2018، حيث بلغ متوسط حجم الشركة (8,03)، أما بالنسبة للرافعة المالية والتي تعني مدى اعتماد الشركات على الديون في تمويل أصولها. فإن متوسط الرافعة المالية أيضاً في تزايد مستمر، حيث وصل إلى أعلى

قيمة له في عام 2018، حيث بلغ (3,120%)، وقد يرجع ذلك إلى حالة الركود والكساد الذي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمتوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين التي تعادل 5% أو أكثر، فقد زادت من (0,116) في عام 2016 إلى (0,132) في عام 2018 وتساعد آلية تركيز الملكية في الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين التنفيذيين. أما بالنسبة للأداء المالي والمقاس بقسمة صافي أرباح العام بعد الضرائب على إجمالي الأصول. ويلاحظ أن الزيادة في متوسط العائد كانت طفيفة حيث بلغت (12,662) في عام 2018، مقارنة بمتوسط عائد عام 2016 والذي بلغ (12,381). وقد يرجع إلى انخفاض القوة الشرائية ونقص السيولة لدى الشركات خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة لمتغيرات الدراسة المنفصلة، يتضح من جدول رقم (6) أن عدد الشركات التي لها دعاوى قضائية بلغ 15 شركة بنسبة 57,7%، وقد يرجع ذلك إلى عدم التزام بعض الشركات بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تلزم بها الجهات الرقابية والهيئات المنظمة لإصدار المعايير في مصر، مما يؤدي إلى قيام بعض المساهمين برفع دعاوى قضائية ضد هذه الشركات.

جدول رقم (6) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

مشاهدات متحققة (1)		مشاهدات غير متحققة (صفر)		المتغيرات
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
15	57.7%	11	42.3%	LE

5/6/6 نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis) :

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لاختبار العلاقة بين وجود وكثافة التقاضي "كمتغيرات تابعة" ومعلومات المساهمات السياسية ومعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات الساسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية "كمتغيرات مستقلة" في ضوء المتغيرات الرقابية والتي تتمثل في حجم الشركة والرافعة المالية وتركز الملكية والأداء المالي.

جدول رقم (7) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون Person Correlation بين متغيرات الدراسة

Variables		LE	LI	PCI	ICI	CGI	SIZE	LEV	OC	ROA
LE	Pearson Sig.	1								
LI	Pearson Sig.	0.897** 0.000	1							
PCI	Pearson Sig.	0.653** 0.000	0.549** 0.001	1						
ICI	Pearson Sig.	0.536* 0.012	0.460* 0.015	0.476** 0.008	1					
CGI	Pearson Sig.	0.560* 0.013	0.435* 0.016	0.288 0.101	0.389* 0.036	1				
Size	Pearson Sig.	0.622** 0.000	0.581** 0.000	0.470** 0.002	0.439** 0.007	0.434** 0.007	1			
LEV	Pearson Sig.	0.235 0.164	0.293 0.066	0.018- 0.906	0.121 0.461	0.016 0.923	0.260 0.069	1		
OC	Pearson Sig.	0.481** 0.000	0.456** 0.006	0.293 0.071	0.403* 0.019	0.340* 0.043	0.403** 0.007	0.088- 0.556	1	
ROA	Pearson Sig.	0.249- 0.136	0.204- 0.196	0.145 0.347	0.049 0.761	0.081 0.613	0.268- 0.058	0.188- 0.148	0.183 0.214	1

* دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) .

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.01) .

ويتضح من جدول رقم (7) وجود علاقة ارتباط سالبة بين معلومات المساهمات السياسية ومخاطر الدعاوى القضائية (معبّرًا عنها بوجود وكثافة التقاضي) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,01).

كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين كل من معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية من جانب ومخاطر الدعاوى القضائية من جانب آخر وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05).

4/6/6 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد :Multiple Regression

استخدمت الباحثة طريقة المربعات Ordinary Least Squares (OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر الإفصاح عن معلومات المساهمات السياسية ومعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية "كمتغيرات مستقلة" على كل من وجود التقاضي وكثافة التقاضي " كمغيرات تابعة "، ويمكن توضيح نتائج الانحدار لفروض الدراسة كما يلي:

1- الفرض الأول: " تؤثر معلومات المساهمات السياسية سلبياً على مخاطر الدعاوى القضائية"

تم اختبار مدى تأثير معلومات المساهمات السياسية للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول رقم (8) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر معلومات المساهمات السياسية على مخاطر الدعاوى القضائية

LI					LE					المتغير التابع المتغيرات المستقلة الرقابية
T.Test		معاملات الانحدار	معاملات الانحدار غير القياسية		T.Test		معاملات الانحدار	معاملات الانحدار غير القياسية		
Sig.	Value	القياسية Beta	Std. Error	B	Sig.	Value	القياسية Beta	Std. Error	B	
0.090	1.779	-	1.096	1.951	0.040	2.200	-	0.415	0.913	Constant
0.006	3.090	0.446-	0.112	0.347-	0.002	3.664	0.514-	0.043	.0156-	PCI
0.820	0.231	0.040	0.096	0.022	0.662	0.444	0.074	0.036	0.016	Size
0.011	2.810	0.409	0.151	0.425	0.068	1.932	0.273	0.057	0.111	LEV
0.098	1.738-	0.249-	2.643	4.594-	0.216	1.279-	0.178-	1.00	1.279-	OC
0.283	1.104-	0.163-	0.027	0.030-	0.123	1.608-	0.231-	0.010	0.016-	ROA
قيمة الارتباط =R 0.820					قيمة الارتباط = R 0.830					
معامل التحديد R2 =0.682					معامل التحديد R2 = 0.690					
معامل التحديد المعدل =Adj.R2 0.590					معامل التحديد المعدل =Adj.R2 0.612					
قيمة (F.Test) =8.183					قيمة (F.Test) = 8.888					
القيمة الاحتمالية =Sig 0.000					القيمة الاحتمالية =Sig 0.000					

يتضح من جدول رقم (8) ما يلي:

- 1- معامل التحديد R^2 : يتضح أن معلومات المساهمات السياسية والمتغيرات الرقابية تفسر 69% من التغيرات في وجود التقاضي، و 67,2% من التغيرات في كثافة التقاضي، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج .
- 2- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test): حيث إن قيمة (F.Test) 8,888، 8,183 لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01)، مما يدل على جودة توفيق النموذج في تفسير المتغير التابع (وجود وكثافة التقاضي).
- 3- اختبار معنوية المتغير المستقل: يتضح من خلال (T.Test) أن معلومات المساهمات السياسية ذات تأثير معنوي على وجود التقاضي وكثافته، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,01).

4- معادلة النموذج:

$$LE = 0.913 - 0.156 (PCI) + 0.016 (Size) + 0.111 (LEV) - 1.279 (OC) - 0.016 (ROA)$$

$$LI = 1.951 - 0.347 (PCI) + 0.022 (Size) + 0.425 (LEV) - 4.594 (OC) - 0.030 (ROA)$$

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين معلومات المساهمات السياسية وكل من وجود وكثافة النقاضي، حيث إن إشارة (β) سالبة. كما أنه يوجد تأثير معنوي لمعلومات المساهمات السياسية على مقياس مخاطر الدعاوى القضائية، حيث إن مستوى المعنوية أقل من (0,01)، "مما يثبت صحة الفرض الأول" ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن معلومات المساهمات السياسية تعمل على تعزيز الشفافية السياسية للشركات ومن ثم فإن مديري الشركات يكونوا أكثر عرض للمساءلة عن أنشطتهم الاستثمارية السياسية، مما يقيد من الانتهازية الإدارية، ومن ثم الحد من مخاطر الدعاوى القضائية.

2- الفرض الثاني: "تؤثر معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية سلباً على مخاطر الدعاوى القضائية"

تم اختبار مدى تأثير معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:
جدول رقم (9) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية على مخاطر الدعاوى القضائية

LI					LE					المتغير التابع المتغيرات المستقلة الرقابية
T.Test		معاملات الانحدار القياسية Beta	معاملات الانحدار غير القياسية		T.Test		معاملات الانحدار القياسية Beta	معاملات الانحدار غير القياسية		
Sig.	Value		Std. Error	B	Sig.	Value		Std. Error	B	
0.046	2.125	-	1.328	2.821	0.026	2.405	-	0.524	1.261	Constant
0.020	2.537-	0.428-	0.365	0.926-	0.013	2.735-	0.468-	0.144	0.394-	ICI
0.751	0.321	0.064	0.112	0.036	0.879	0.154	0.031	0.044	0.007	Size
0.008	2.968	0.479	0.168	0.498	0.047	2.114	0.346	0.066	0.140	LEV
0.196	1.338-	0.207-	2.848	3.812-	0.402	0.857-	0.134-	1.124	0.964-	OC
0.077	1.867-	0.286-	0.028	0.052-	0.027	2.388-	0.371-	0.011	0.026-	ROA
قيمة الارتباط R=0.796					قيمة الارتباط R=0.789					
معامل التحديد R2=0.633					معامل التحديد R2=0.623					
معامل التحديد المعدل Adj.R2=0.541					معامل التحديد المعدل Adj.R2=0.528					
قيمة (F.Test)=6.900					قيمة (F.Test)=6.597					
القيمة الاحتمالية Sig=0.001					القيمة الاحتمالية Sig=0.001					

يتضح من جدول رقم (9) ما يلي:

1- معامل التحديد R^2 : يتضح أن معلومات المساهمات السياسية والمتغيرات الرقابية تفسر 62,3% من التغيرات في وجود التقاضي، 63,3% من التغيرات في كثافة التقاضي، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج .

2- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test): حيث إن قيمة (F.Test) 6,597، 6,900 لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,05)، مما يدل على جودة توفيق النموذج في تفسير المتغير التابع (وجود وكثافة التقاضي).

3- اختبار معنوية المتغير المستقل: يتضح من خلال (T.Test) أن معلومات المساهمات السياسية ذات تأثير معنوي على وجود التقاضي وكثافته، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,05) .

4- معادلة النموذج :

$LE = 1.261 - 0.394 (ICI) + 0.007 (Size) + 0.140 (LEV) - .964 (OC) - 0.026 (ROA)$
$LI = 2.821 - 0.926 (ICI) + 0.036 (Size) + 0.498 (LEV) - 3.812 (OC) - 0.052 (ROA)$

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية وكل من وجود وكثافة التقاضي، حيث إن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي لمعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية على مقياس مخاطر الدعاوى القضائية، حيث إن مستوى المعنوية أقل من (0,05)، "مما يثبت صحة الفرض الثاني" ويتفق ذلك مع تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية تعتبر عامل رئيسي لقرارات المستثمرين، ويساعد الإفصاح عنها في تخفيض تكلفة الوكالة وبالتالي الحد من إدارة الأرباح، مما يساهم في الحد من مخاطر الدعاوى القضائية.

3- الفرض الثالث : "تؤثر معلومات حوكمة المساهمات السياسية سلباً على مخاطر الدعاوى القضائية"

تم اختبار مدى تأثير معلومات حوكمة المساهمات السياسية للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

جدول رقم (10) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر معلومات حوكمة المساهمات السياسية على مخاطر الدعاوى القضائية

LI					LE					المتغير التابع المتغيرات المستقلة والرقابية
T.Test		معاملات الانحدار	معاملات الانحدار غير القياسية		T.Test		معاملات الانحدار	معاملات الانحدار غير القياسية		
Sig.	Value	القياسية Beta	Std. Error	B	Sig.	Value	القياسية Beta	Std. Error	B	
0.171	1.420	-	1.203	1.708	0.101	1.721	-	0.461	0.794	Constant
0.046	2.130	0.353	0.236	0.504	0.017	2.592	0.413	0.086	0.224	CGI
0.847	0.195	0.038	0.108	0.021	0.694	0.400	0.076	0.042	0.017	Size
0.021	2.500	0.400	0.167	0.417	0.100	1.726	0.275	0.065	0.111	LEV
0.148	1.503	0.238	2.923	3.394	0.277	1.117	0.175	1.123	1.254	OC
0.225	1.252	0.201	0.029	0.037	0.090	1.782	0.283	0.011	0.020	ROA
قيمة الارتباط R = 0.778					قيمة الارتباط R = 0.782					
معامل التحديد R2 = 0.605					معامل التحديد R2 = 0.612					
معامل التحديد المعدل Adj.R2 = 0.506					معامل التحديد المعدل Adj.R2 = 0.515					
قيمة (F.Test) = 6.117					قيمة (F.Test) = 6.303					
القيمة الاحتمالية Sig. = 0.001					القيمة الاحتمالية Sig. = 0.001					

يتضح من جدول رقم (10) ما يلي:

1- معامل التحديد R^2 : يتضح أن معلومات حوكمة المساهمات السياسية والمتغيرات الرقابية تفسر 61,2% من التغيرات في وجود النقاضي، 60,5% من التغيرات في كثافة النقاضي، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test): حيث إن قيمة (F.Test) 6,303، 6,117 لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01)، مما يدل على جودة توفيق النموذج في تفسير المتغير التابع (وجود وكثافة النقاضي).

3- اختبار معنوية المتغير المستقل: يتضح من خلال (T.Test) أن معلومات المساهمات السياسية ذات تأثير معنوي على وجود التقاضي وكثافته، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,05).

4- معادلة النموذج:

$$LE = 0.794 - 0.224 (CGI) + 0.017 (Size) + 0.111 (LEV) - 1.254 (OC) - 0.020 (ROA)$$

$$LI = 1.708 - 0.504 (CGI) + 0.021 (Size) + 0.417 (LEV) - 4.397 (OC) - 0.037 (ROA)$$

وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين معلومات حوكمة المساهمات السياسية وكل من وجود وكثافة التقاضي، حيث إن إشارة (β) سالبة، كما أنه يوجد تأثير معنوي لمعلومات حوكمة المساهمات السياسية على مقياس مخاطر الدعاوى القضائية، حيث إن مستوى المعنوية أقل من (0,05)، " مما يثبت صحة الفرض الثالث " ويتفق ذلك مع ما جاء من تحليل الباحثة في الدراسة النظرية، حيث ترى الباحثة أن الإفصاح عن معلومات المساهمات السياسية يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين مما يعمل على تحسين أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها، ومن ثم تخفيض مخاطر الدعاوى القضائية.

4- نموذج الانحدار المتعدد:

إن وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على حده (معلومات المساهمات السياسية، معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية، معلومات حوكمة المساهمات السياسية) على المتغير التابع (مخاطر الدعاوى القضائية)، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد الأثر التفاعلي للمتغيرات المستقلة جميعها على مخاطر الدعاوى القضائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (11).

جدول رقم (11) نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر معلومات المساهمات السياسية ومعلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية على مخاطر الدعاوى القضائية

LI					LE					المتغير التابع المتغيرات المستقلة والرقابية
T.Test		معاملات الانحدار القياسية Beta	معاملات الانحدار غير القياسية		T.Test		معاملات الانحدار القياسية Beta	معاملات الانحدار غير القياسية		
Sig.	Value		Std. Error	B	Sig.	Value		Std. Error	B	
0.002	3.699	-	0.392	1.449	0.007	3.062	-	0.915	2.803	Constant
0.005	3.179-	0.394-	0.038	0.119-	0.009	2.944-	0.363-	0.096	0.282-	PCI
0.043	2.173-	0.290-	0.112	0.244-	0.047	2.128-	0.310-	0.264	0.562-	ICI
0.018	2.610-	0.313-	0.065	0.170-	0.023	2.495-	0.341-	0.200	0.498-	CGI
0.361	0.937	0.144	0.033	0.031	0.469	0.741	0.107	0.081	0.060	Size
0.005	3.242	0.400	0.050	0.162	0.006	3.078	0.359	0.121	0.374	LEV
0.733	0.346-	0.038-	0.744	0.258-	0.621	0.502-	0.061-	2.088	1.049-	OC
0.057	2.038-	0.242-	0.008	0.017-	0.325	1.011-	0.121-	0.022	0.022-	ROA
قيمة الارتباط R=0.902					قيمة الارتباط R=0.901					
معامل التحديد R2=0.813					معامل التحديد R2=0.811					
معامل التحديد المعدل Adj.R2=0.741					معامل التحديد المعدل Adj.R2=0.738					
قيمة (F.Test)=11.201					قيمة (F.Test)=11.057					
القيمة الاحتمالية Sig=0.000					القيمة الاحتمالية Sig=0.000					

يتضح من جدول رقم (11) ما يلي:

1- معامل التحديد R^2 : يتضح أن معلومات المساهمات السياسية ، ومعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ، ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية تفسر 81,1% من التغيرات في وجود التقاضي في الشركات ، 81,3% من كثافة التقاضي ، وبالنسبة لمكمل هذه النسب قد يرجع إلى الخطأ العشوائي، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test): حيث إن قيمة (F.Test) 11,057 ، 11,201 لنموذجي الانحدار على الترتيب، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01)، مما يدل على جودة توفيق النموذج في تفسير المتغير التابع (وجود وكثافة التقاضي).

3- اختبار معنوية المتغير المستقل: يتضح من خلال (T.Test) أن معلومات المساهمات السياسية ذات تأثير معنوي على وجود وكثافة التقاضي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,01)، بينما معلومات الرقابة الداخلية على المساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية ذات تأثير معنوي على وجود وكثافة التقاضي، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0,05).

4- معادلة النموذج:

$$LE = 2.803 - 0.282 (PCI) - 0.562 (ICI) - 0.498 (CGI) + 0.060 (Size) + 0.347 (LEV) - 1.049 (OC) - 0.022 (ROA)$$

$$LI = 1.449 - 0.119 (PCI) - 0.244 (ICI) - 0.170 (CGI) + 0.031 (Size) + 0.162 (LEV) - 0.258 (OC) - 0.017 (ROA)$$

7- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

1/7 النتائج:

في إطار هدف ومنهج البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1/1/7 نتائج الدراسة النظرية:

1- يعتبر الإفصاح عن الإنفاق السياسي ذا أهمية في الحد من المشاكل المالية ومخاطر السمعة وتلاعب الإدارة ومن ثم زيادة قيمة الشركة، إلا أنه لا يوجد إطار موحد للإفصاح السياسي للشركات يساعد المستثمرين في الحصول على المعلومات الملائمة وإمكانية عقد المقارنات بين الشركات داخل نفس القطاع بما يؤدي إلى اختيار الفرص الاستثمارية المثلى.

2- أن المساهمات السياسية للشركة تتضمن قرارات معقدة ولها عواقب قد تؤثر على الأهداف الأوسع لكل مجموعة من أصحاب المصالح بطرق مختلفة. لذلك قد يمثل قرار الشركة بالإفصاح عن المساهمات السياسية حلاً وسطاً بين المطالب المتعارضة لمختلف أصحاب المصالح ذوي الأهداف الواسعة.

3- قد تنطوي المشاركة السياسية للشركات على مخاطر واضحة تتعلق بالرشوة والفساد وتضارب المصالح والأضرار التي تلحق بالسمعة، وتحتاج أي تعاملات مع العملية السياسية إلى إدارة دقيقة لتجنب الوقوع في تشريع الرشوة والفساد.

4- أن مؤشر الشفافية **CPA-Zicklin Index** يعمل على تعزيز الشفافية السياسية للشركات ويوفر حوافز قوية لمديري الشركات حتى يكونوا أكثر عرضة للمساءلة عن أنشطتهم الاستثمارية السياسية، مما يقيد الانتهازية الإدارية.

5- أن الدعاوى القضائية لها تأثيرات متعارضة على سياسات الإفصاح للشركات، من ناحية يمكن أن يقلل انخفاض مخاطر الدعاوى القضائية من قدرة المساهمين في الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين باستخدام حقوق التقاضي للمساهمين، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي تقليل الدعاوى القضائية إلى مزيد من التحسين الإداري، مما قد يؤثر على حوافز المديرين للإفصاح.

2/1/7 نتائج الدراسة التطبيقية:

1- توجد علاقة ارتباط سالبة معنوية بين معلومات المساهمات السياسية ومقياس مخاطر الدعاوى القضائية (وجود وكثافة التقاضي)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,01)، كما يوجد تأثير معنوي لمعلومات المساهمات السياسية على مقياس مخاطر الدعاوى القضائية، حيث إن مستوى معنوية (T.Test) أقل من (0,01)، مما يثبت صحة الفرض الأول للبحث.

2- توجد علاقة ارتباط سالبة بين كل من معلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية من ناحية ومخاطر الدعاوى القضائية (معبّرًا عنها بوجود وكثافة التقاضي) من ناحية أخرى، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05)، كما يوجد تأثير معنوي لمعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية ومعلومات حوكمة المساهمات السياسية على مقياس مخاطر الدعاوى القضائية (وجود وكثافة التقاضي)، حيث إن مستوى معنوية (T.Test) أقل من (0,05)، مما يثبت صحة الفرض الثاني والثالث للبحث.

2/7 التوصيات:

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج في الدراسة النظرية والتطبيقية، توصي الباحثة بما يلي:

1- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بالزام الشركات بالشفافية في الإفصاح عن معلومات المساهمات السياسية وعدم استخدام التبرعات الخيرية كبديل للمساهمات السياسية بحيث ينعكس ذلك على زيادة ثقة المساهمين في تقارير الشركات، واتخاذ قرارات مثالية رشيدة.

2- تعديل الدليل المصري لحوكمة الشركات- الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية- الإصدار الثالث- أغسطس 2016، الباب الثالث: الإفصاح والشفافية، بأن

تكون من المعلومات الجوهرية التي تفصح الشركة عنها معلومات المساهمات السياسية ومعلومات الرقابة الداخلية للمساهمات السياسية وكذلك معلومات حوكمة المساهمات السياسية بما يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

3- تضمين مؤشر البورصة المصرية للتنمية المستدامة معلومات عن المساهمات السياسية والرقابة الداخلية عليها وحوكمتها (يمكن الاسترشاد بالمؤشر المقترح من قبل الباحثة) ، مما يمكن الشركات من إدارة المخاطر التي تواجهها ومن ضمنها مخاطر الدعاوى القضائية.

4- زيادة وعي إدارة الشركات وأصحاب المصالح والمجتمع المالي بأهمية شفافية الإفصاح السياسي في توفير إطار متكامل من المعلومات المالية وغير المالية الضرورية، والتي تساعد في الحد من الممارسات الانتهازية للمديرين، بالإضافة إلى تمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركة.

5- توفير إرشادات تساعد مراقب الحسابات على تكوين رأي حول مدى عدالة عرض المعلومات عن المساهمات السياسية والرقابة عليها وحوكمتها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات)، مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تلبي الاحتياجات المشتركة من المعلومات لقاعدة عرضية من المستخدمين.

6- تطبيق العقوبات على الشركات المخالفة لقواعد الإفصاح عن الإنفاق السياسي من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية أو البورصة المصرية، مما يؤدي إلى مزيد من الشفافية لتحقيق كفاءة البورصة ، ومن ثم ينعكس على التخصيص الأمثل للموارد في المجتمع وزيادة النمو الاقتصادي.

3/7 التوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، ترى الباحثة أن من أهم المجالات التي قد تمثل نواة لأبحاث مستقبلية، تتمثل فيما يلي:

- 1- دور تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين شفافية الإفصاح السياسي للشركات- دراسة تطبيقية.
- 2- دراسة مقارنة بين نظم الإفصاح السياسي للشركات في ضوء تجارب بعض الدول.
- 3- أثر الإفصاح السياسي للشركات على تكلفة رأس المال- دراسة تطبيقية.
- 4- محددات الإفصاح السياسي للشركات- دليل تطبيقي من البيئة المصرية.

المراجع

- Abdul Wahab, E., Mat Zain, M. and James, K. (2011), "Political connections, corporate governance and audit fees in Malaysia", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 26, No. 5, pp. 393 - 418.
- Abdulmanova, A. (2016), "The value of political influence in corporate litigation", Working Paper, University of Missouri, Columba, **available at: <http://Fmaconferences.org>**, accessed 20 March 2018.
- Adams, R., Hermalin, B. and Weisbach, M. (2010), "The Role of boards of directors in corporate governance: A conceptual Framework and Survey", **Journal of Economic Literature**, Vol. 48, No. 1, pp. 58-107.
- Adhikari, A., Derashid, C. and Zhang, H. (2006), " Public policy, political connections, and effective tax rates: Longitudinal evidence form Malaysia", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.25, No.5, pp. 574-595.
- Aggarwal, R., Meschke, F. and Wang, T.(2012), "Corporate political donations: Investment or agency", **Business and Politics**, Vol. 14, No. 1, pp. 1-38.
- Akey, P. and Lewellen, S. (2017), "Policy uncertainty, political capital, and firm risk-taking", **available at, <http://dx.doi.org/10-2139/ssrn.2758395>**, accessed 30 March 2018.
- Akinwande, M., Dikko, H. and Samson, A., (2015), "Variance inflation factor: as a condition for the inclusion of suppressor variable (s) in regression analysis", **Open Journal of Statistics**, Vol. 5, pp. 754-767.
- Arena, M. and Julio, B. (2015), "The Effects of securities class action litigation on corporate liquidity and investment policy", **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol.50, Issue 1-4, pp. 251-275.
- Bagley. C., Freed, Bruce and Sandstrom, K. (2015), "A board member's guide to corporate political spending", **Harvard Business Review**, **<http://hbr.org/2015/10/a-board-members-guide-to-corporate-political-spending>**, accessed 9 July 2018.
- Baloria, V., Klassen, K. and Wiedman, C. (2019), "Shareholder activism and voluntary disclosure initiation: The case of political spending", **Contemporary Accounting Research**, Vol.36, No.2, pp. 904-933.
- Bebchuk, L. and Jackson, R. (2010), "Corporate Political Speech: Who decides?", **Harvard Law Review**, Vol. 124, No. 1, pp. 83-117.

- Bharath, S., Sunder, J. and Sunder, S. (2008), "Accounting quality and debt contracting", **The Accounting Review**, Vol.83, No.1, pp. 923-967.
- Black, D., Dikolli, S. and Dyreng, S. (2014), "CEO pay-for-complexity and the risk of managerial diversion from multinational diversification", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 31, No. 1, pp. 103-135.
- Boone, A. and Fich, M. and Griffin, T. (2019), "Shareholder litigation and the information environment, available at, <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3106086>, accessed 20 April,2018.
- Bourveau, T., Lou, Y. and Wang, R. (2018), "Shareholder litigation and corporate disclosure: Evidence from derivative lawsuits", **Journal of Accounting Research**, Vol. 56, No. 3, pp. 797-842.
- Cao, Z., Fernando, G., Tripathy, A. and Upadhyay, A. (2018), "The economics of corporate lobbying", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 49, PP 54-80.
- Center for Political Accountability (CPA) (2006), "Corporate political spending: A survey of American shareholders", Nason- Dixon polling and research, available at:[http://www.politicalaccountability.net/index.php?ht=a/Get Do-cumet Action/i/918](http://www.politicalaccountability.net/index.php?ht=a/Get+Do+cumet+Action/i/918), accessed 23 March 2018 .
- Center for Political Accountability (CPA) (2011). "The CPA- Zicklin index of corporate political accountability and disclosure- How leading companies navigate political spending in the wake of citizens united", available at: http://files.politicalaccountability.net/CPA_Zicklin_index_report_2011.pdf, accessed 1 June 2018.
- Cheng, B., Srinivasan, S. and Yu, G. (2012), "Securities litigation risk for foreign companies listed in the U.S", **Harvard Business School, working paper**, No. 13-036, October, pp. 1-48.
- Cho, S., Lee, C. and Pfeiffer, R. (2013), "Corporate social responsibility performance and information asymmetry", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.32, No.1, pp. 71-83.
- Coates, J. (2012), "Corporate politics, governance and value before and after citizens united", **Journal of Empirical Legal Studies**, Vol. 9, pp. 657-696.
- Company Act (2006): Regulatory impact assessment, U.K. department for business, Innovation and skills (January, 2007), available at, <http://www.bis.gov.uk/files/file29937.pdf>, accessed 14 February, 2018 .

- Crane, A. (2011), "The Litigation environment of a firm and its impact on financial policy", **available at: <http://dx.doi.org/10-2139/ssrn.1830604>**, accessed 14 November 2018.
- Croci, E., Pantzalis, C., Park, J. and Petmezas, D. (2017), "The Role of corporate political strategies in M&AS", **Journal of Corporate Finance**, Vol.43, pp. 260-287.
- Dahan, N., Hadani, M. and Schuler, D. (2013), "The Governance challenges of corporate political activity", **Business & Society**, Vol. 52, No.3, pp. 365-387.
- De Boskey, D., Li., Y., Lobo, G. and Luo, Y. (2017), "Transparency of corporate political disclosure and the cost of debt", **Working paper**, San Diego State University, San Diego, CA.
- De Boskey, D., Luo, Y. and Wang, J. (2018B), "Dose board gender diversity affect the transparency of corporate political disclosure?", **Asian Review of Accounting**, Vol.26.No.4, pp. 444-463.
- De Boskey, D., Luo, Y. and Wang, J. (2018A), "Do specialized board committees impact the transparency of corporate political disclosure? Evidence from S &P 500 companies", **Research in Accounting Regulation**, Vol.30, No.1, pp. 8-19.
- De Nicola, P., Freed, B., Passantino, S. and Sandstrom (2010), "Handbook on corporate political activity – emerging corporate governance issues", the conference board, Nov. pp. 1-50, **available at: www.politicalaccountability.net**, accessed 21 April 2018.
- Dubs, C. (2005), "Political donations by companies: a corporate law perspective", **Crass- Sections**, Vol. 1, No. 1, pp. 16-27.
- Evans III, J. and Sridhar, S. (2002), "Disclosure – disciplining mechanisms: capital markets, product market and shareholder litigation" **The Accounting Review**, Vol. 77, No. 3, pp. 595-626.
- Faccio, M. (2003), "Politically connected firms: Can they squeeze the state?", **available at:<http://dx.org/10-2139/ssrn.305099>**, accessed 15 April 2018 .
- Faccio, M. (2006), "Politically connected firms", **The American Economics Review**, Vol.96, No.1, pp. 369-386.
- Faccio, M., Masulis, R. and Mc Connel, J. (2006), "Political connections and corporate bailouts", **Journal of Finance**, Vol.61, No.6, pp. 2597-2635.
- Fama, E. (1980), " Agency problems and the theory of the firm", **The Journal of Political Economy**, Vol. 88, No. 2, pp. 288 - 307.

- Ferris, S., Jandik, T., Lawless, R. and Makhija, A. (2007), "Derivative lawsuits as a corporate governance mechanism: Empirical evidence on board changes surrounding filings", **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol. 42, No. 1, pp. 143-165.
- Field, L., Lowry, M. and Shu, S. (2005), "Does disclosure deter or trigger litigation", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39, pp. 487-507.
- Fisman, R. (2001), "Estimating the value of political connections", **The American Economic Review**, Vol. 91, No. 4, pp. 1095-1102.
- Fisman, R. and Wang, Y. (2015), "The Mortality cost of political connections", **Review of Economic Studies**, Vol.82, pp. 1346-1382.
- Francis, J., Philbrick, D. and Shchipper, K. (1994), "Shareholder litigation and corporate disclosure", **Journal of Accounting Research**, Vol. 32, No.2, pp. 137-164.
- Freed, B. (2017), "The 2017 CPA – Zicklin index of corporate political disclosure and accountability", **available at, <http://politicalaccountability.net>**, accessed 16 November 2017.
- Getz, K. (2001), "Public affairs and Political Strategy: Theoretical Foundations", **Journal of Public Affairs**, Vol.1, No. 4, pp. 305-329.
- Ghasemi, A. and Zahediosl, S. (2012), "Normality test for statistical analysis: A guide for non-statisticians", **International Journal Endocrinology metabolism**, Vol.10, No.2, pp. 486-489.
- Goh, L., Liu, X. and Tsang. A. (2018), "Voluntary disclosure of corporate political spending", **Journal of Corporate Finance**, Forthcoming.
- Goldman, E., Rocholl, J. and So, J. (2009), "Do politically connected boards affect firm value?" **Review of Financial Studies**, Vol.22, No.6, pp. 2331-2360.
- Gomaa, M., Hunton, J. and Rose, J. (2006), "The effects of audit risk and litigation on decision aid reliance", **available at, <https://ssrn.com/abstract=927281>**, accessed 16 March 2018.
- Gordon, S. and Hafer, C. (2005), " Flexing muscle: corporate political expenditures as signals to bureaucracy", **American Political Science Review**, Vol. 99, No. 2, pp. 245-261.
- Graham, J., Harvey, C. and Rajgopal, S. (2005), "The economic implications of corporate financial reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.40, No.1, pp. 3-73.

- Gray, R., Owen, D. and Adams, C. (1996), "Accounting & Accountability: changes and challenges in corporate social and environmental reporting", **prentice Hall, Upper Saddle River, NJ.**
- GRI (2013), "G4 Sustainability reporting guidelines: implementation manual", Global reporting initiative, Amsterdam, **available at: https://www.glo-balreporting.org/resourcelibrary/GRIG4-part2-implementation_manual.pdf**, accessed 20 June 2018.
- GRI (2016), "GRI 415- public- policy", **available at: www-globalreporting.org/standards/gri-standards-download-center/gri-415-public-policy-2016**, accessed 19 July 2018.
- Hadani, M. (2012). "Institutional ownership monitoring and corporate political activity; governance implications", **Journal of Business Research**, Vol, 65, No. 7, pp. 944-950.
- Hertzfel, M. and Smith, J. (1993), " Industry effects of interfirm lawsuits: Evidence from Pennzoil V. Taxaco", **Journal of Law, Economics and Organization**, Vol. 9, pp. 425-444.
- Hillman, A., Keim, G. and Schuler, D. (2004), "Corporate political activity: A review and research agenda", **Journal of Management**, Vol.30, No.6, pp. 837-857.
- Hung, M., Kim, Y. and Li, S. (2018), "Political connections and voluntary disclosure: Evidence from around the world", **Journal of International Business Studies**, Vol.49, No.3, pp. 272-302.
- Hunziker, S. (2013), "Internal control disclosure and agency costs - Evidence from Swiss listed non-financial companies", **Working Paper**, Institute of Financial Services Zug IFZ , Lucerne university of applied sciences, Switzerland, PP. 1-21.
- Jensen, M. and Mecking, W. (1976), "Theory of the Firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure", **Journal of Finance Economics**, Vol.3, No.4, pp. 305-360.
- Jones, R. and Wu, Y. (2010), "Executive compensation, earnings management and shareholder litigation", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 35, pp. 1-20.
- Kim, J. Li, Y. and Zhang, L. (2011), "Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm- level analysis", **Journal of Financial Economics**, Vol.100, No. 3, PP. 639-662.

- Kong, X., Radhakrishnan, S. and Tsang, A. (2017), "Corporate lobbying, visibility and accounting conservatism", **Journal of Finance & Accounting**, Vol. 44, No. 5&6, pp. 527-557.
- Krishnan, C., Masulis, R., Thomas, R. and Thompsan, R. (2012), "Shareholder litigation in mergers and acquisitions", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 18, issue 5, December, pp. 1248-1268.
- Lang, M., Lins, K. and Miller, D. (2003), "ADRs, analysts, and accuracy: Does cross listing in the United States improve a firm's information environment and increase market value?", **Journal of Accounting Research**, Vol. 41, No. 2, pp. 317-345.
- Lei, L., Li, Y. and Luo, Y. (2018), "Social media and voluntary nonfinancial disclosure: Evidence from twitter presence and corporate political disclosure", **Journal of Information in press**.
- Liao, L., Luo, L. and Tang, Q. (2015), "Gender diversity, board independence, environmental committee and greenhouse gas disclosure", **The British Accounting Review**, Vol. 47, No.4, pp. 409-424.
- Liu, C. (2012), "Corporate litigation and changes in executive reputation", **available at: <http://uts.edu.au>**, accessed 16 March 2018.
- Mithani, M. (2019), "Corporate political transparency", **Business & Society**, Vol. 58, No.3, pp. 644-678.
- Morck, R., Spanski, J. and Yeung, B. (2001), "Habitual and occasional lobbyists in the US steel industry- an EM algorithm approach", **Economic Inquiry**, Vol.39, No.3, pp. 365-379.
- Peng, L. and Röell, A. (2007), "Executive Pay and shareholder litigation", **Review of Finance**, Vol. 35, No. 1, pp. 141-184.
- Prabhat, S. and Primo, D. (2018), "Risky business: Do disclosure and shareholder approval of corporate political contributions affect firm performance?", **Business and Politics**, Vol. 21, No.2, pp. 1-35.
- Ramsay, I., Stapleton, G. and Vernon, J. (2001), "Political donations by Australian companies", **Federal Law Review**, Vol. 29, No.2, pp. 179-221.
- Reich, R. (2008), "Supercapitalism: The transformation of business, democracy, and everyday life", **Scribe Publications Pty Ltd, Carlton North**.
- Röell, A. and Peng, L. (2006), "Executive pay, earnings manipulation and shareholder litigation", AFA 2005 Philadelphia meetings, **available at: <http://dx.doi.org/110-2139/ssrn.488148>**, accessed 15 March,2018.

- Rogers, J. and Buskirk, A. (2009), "Shareholder litigation and changes in disclosure behavior", **Journal of Accounting and economics**, Vol. 47, No.1-2, pp. 136-156.
- Romano, R. (1991), "Shareholder suit: Litigation without foundation", **The Journal of Law, Economics, and Organization**, Vol. 7, pp. 55-87.
- Securities and Exchange Commission (SEC) (2011), "Committee on disclosure of corporate political spending petition for rulemaking", available at: <http://www.sec.gov/rules/petitions/2011/petn4-637-pdf>, accessed 4 July 2018.
- Shleifer, A. and Vishny, R. (1997), "A Survey of corporate governance", **Journal of Finance**, Vol. 52, pp. 737-783.
- Shone, A. and Wilkinson, P. (2015), "Corporate political engagement index 2015, Assessing the UK's largest public companies", transparency international uk, available at, <http://www.Transparency.org.uk>, accessed 16 January 2018.
- Stein, M. and Maxwell, M. (2016), "Investors push for fuller picture of corporate political contributions: donations to trade groups, candidates and political – action committees attract more security", **Wall Street Journal**, 4 April.
- Stoll, M. (2015), "Corporate political speech and moral obligation", **Journal of Business Ethics**, Vol. 132, No. 3, pp. 553- 563.
- Strahan, P. (1998), "Securities Class Actions, Corporate governance and managerial agency problems", available at, <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.104356>, accessed 27 March, 2018.
- Stulz, R. (1999), "Globalization, Corporate Finance, and the Cost Capital", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 12, pp. 8-25.
- Tambe, N. (2006), "Investor push companies to explain their politics", <https://www.opensecrets.org/news/2006/07/investors-push-companies-to-ex/>, accessed 9 June 2018.
- Tello, E., Hazelton, J. and Leong. S. (2019), "Australian corporate political donation disclosures: frequency, quality and characteristics associated with disclosing companies", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, <https://doi.org/10.1108/AAAJ-04-2016-2515>, accessed 4 April 2018.
- Torres- Spelliscy, C. and Fogel, K. (2012), "Shareholder- Authorized corporate political spending in the U.K.", **University of San Francisco Law Review**, Vol. 46, pp. 525-579.

- Tsang, A., Goh, L. and Liu, X. (2017), " Voluntary disclosure of corporate political spending", **journal of corporate finance**, special issue conference, **available at:https://af.polyu.hk**, accessed 23 March 2018 .
- Unsal, O., Hassan, M. and Zirek, D. (2016), "Corporate lobbying, CEO political ideology and firm performance", **Journal of Corporate Finance**, Vol.38, No. 4, pp. 126-149.
- Wang, F., Xu, L. Zhang, J. and Shu, W. (2018), "Political connections, internal control and firm value: Evidence from China's ant-corruption campaign", **Journal of Business Research**, Vol. 86, issue c, pp. 53-67.
- Wang, J. and Dewhirst, H. (1992), "Boards of directors and stakeholder orientation", **Journal of Business Ethics**, Vol. 11, No. 2, pp. 115-123.
- Werner, T. (2017), "Investor reaction to covert corporate political activity", **Strategic Management Journal**, Vol.38, No. 12, pp. 2424-2443.
- Ying, Y. (2016), "Internal control information disclosure quality, Agency cost and earnings management - based on the empirical data from 2011 to 2013", **Modern Economy**, Vol.7, pp. 64-70.
- Yu, F. and Yu, X. (2012), "Corporate lobbying and fraud detection", **Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol.46, No.6, pp. 1865-1891.
- Zeng, Qi, (2015), "Corporate Governance and Shareholder Litigation", **A Thesis Master of Science in Administration**, Concordia University, Montreal, Quebec, Canada, pp. 1-54.

ملحق رقم (1)

أسماء الشركات المقيدة في مؤشر S&P/ESG في نهاية يوليو 2018

الوزن النسبي	اسم الشركة	كود التقييم الدولي
4.12%	البنك التجاري الدولي (مصر)	EGS60121C018
3.64%	المصرية للاتصالات	EGS48031C016
3.56%	ايديتا للصناعات الغذائية	EGS305I1C011
3.54%	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	EGS65851C015
3.53%	بنك كريدي أجريكول مصر	EGS4001C018
3.50%	الحديد والصلب المصرية	EGS3D061C015
3.45%	سيدي كيرير للبتروكيماويات	EGS380S1C017
3.41%	المجموعة المالية هيرمس القابضة	EGS69101C011
3.41%	النساجون الشرقيون للسجاد	EGS33041C012
3.39%	راية القابضة للاستثمارات المالية	EGS690C1C010
3.37%	إعمار مصر للتنمية	EGS673Y1C015
3.36%	المصرية لخدمات النقل (ايجيترانس)	EGS42051C010
3.33%	العربية للأسمنت	EGS3C001C016
3.32%	راية لخدمات مراكز الاتصالات	EGS74191C015
3.32%	جلوبال تليكوم القابضة	EGS74081C018
3.31%	مدينة نصر للإسكان والتعمير	EGS65571C019
3.30%	مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	EGS675S1C011
3.29%	القابضة المصرية الكويتية	EGS69082C013
3.28%	أوراسكوم للاستثمار القابضة	EGS693V1C014
3.26%	جهينة للصناعات الغذائية	EGS30901C010
3.26%	أوراسكوم كونستراكشون ليميتد	EGS95001C011
3.25%	مجموعة بورتو القابضة - بورتو جروب	EGS694A1C018
3.20%	شركة مستشفى كليوباترا	EGS729J1C018

3.20%	بالم هيلزم للتعيمير	EGS655L1C012
3.16%	بنك البركة مصر	EGS60101C010
3.15%	جي بي أوتو	EGS673T1C012
3.11%	مصرف أبو ظبي الإسلامى - مصر	EGS60111C019
3.01%	البويات والصناعات الكيماوية - باكين	EGS38311C014
3.00%	أوراسكوم للتنمية مصر	EGS70321C012
2.97%	القلعة للاستشارات المالية - أسهم عادية	EGS73541C012

ملحق رقم (2)
مؤشر الإفصاح السياسي للشركات

<ul style="list-style-type: none">• مدى وجود لجنة محددة من مجلس الإدارة تقوم بمراجعة النفقات السياسية للشركة التي تتم بأموالها.• مدى وجود لجنة محددة من مجلس الإدارة تقوم بمراجعة المدفوعات للجمعيات التجارية وغيرها من المنظمات المعفاة من الضرائب التي يمكن استخدامها لأغراض سياسية.• وجود لجنة محددة للموافقة على النفقات السياسية من أموال الشركة.• وجود لجنة محددة من أعضاء مجلس الإدارة تتألف بالكامل من مدراء خارجيين تشرف على النشاط السياسي.	<p>[1] المساهمات السياسية: الإفصاح عن:</p> <ul style="list-style-type: none">• مساهمات الشركات للمرشحين أو الأحزاب السياسية أو المنظمات السياسية (بما في ذلك المساهمات العينية).• النفقات السياسية المستقلة الداعمة أو المعارضة بشكل مباشر لحملة ما، بما في ذلك أسماء المستلمين والمبالغ المقدمة.• المدفوعات للجمعيات التجارية التي قد تستخدمها الشركة المتلقية لأغراض سياسية.• المدفوعات إلى منظمات معفاة من الضرائب.
<p>[3] حوكمة المساهمات السياسية: الإفصاح عن:</p> <ul style="list-style-type: none">• سياسية مفصلة تحكم نفقات الشركة السياسية من أموالها.• سياسة مفصلة تسمح بالمساهمات السياسية للموظفين.• سياسة متاحة للجمهور تقيّد بأن جميع مساهماتها تعزز مصالح الشركة دون اعتبار للتفضيلات السياسية الخاصة للمديرين التنفيذيين.• سياسة عامة تتطلب من كبار المديرين الإشراف والرقابة النهائية على جميع النفقات السياسية للشركة.• سياسة متاحة للجمهور لدى الشركة يشرف عليها مجلس الإدارة بانتظام فيما يتعلق بالنشاط السياسي للشركة.• بيان إيجابي بشأن ضمان الامتثال لسياسة الإنفاق السياسي.• تقرير مفصل عن إنفاقها السياسي مع الأموال المخصصة بشكل نصف سنوي على موقعها على شبكة الإنترنت.	<ul style="list-style-type: none">• قائمة بالمبالغ المستلمة من المدفوعات التي تقوم بها الجمعيات التجارية أو غيرها من المنظمات المعفاة من الضرائب والتي تكون الشركة عضواً أو مانحاً لها.• المبالغ المدفوعة للتأثير على نتائج تدابير الاقتراع، بما في ذلك أسماء المستلمين والمبالغ المقدمة.• أرشيف لكل تقرير عن الإنفاق السياسي، متضمن جميع المساهمات المباشرة/ غير المباشرة، لكل سنة منذ أن بدأت الشركة في الإفصاح عن هذه المعلومات (أو على الأقل خلال الخمس سنوات الماضية).• وصف الشركة علناً لأنواع الكيانات التي تعتبر متلقياً مناسباً لنفقات الشركة السياسية.• وصف الشركة علناً لمواقف سياستها العامة التي أصبحت الأساس لقرارات إنفاقها السياسي مع مصادر التمويل. <p>[2] البيئة الرقابية للمساهمات السياسية: الإفصاح عن:</p>

	<ul style="list-style-type: none">• مدى وجود لجنة محددة للمراجعة تقوم بمراجعة سياسة الشركة بشأن النفقات السياسية.
--	---